

يُوقَى الْكَلِمَةَ تَمَّةً تَشَاءُ
وَمَنْ يُوْتِرَ طَلَمَةً فَقَدْ
أُوْتِيَ خَيْرَ الثَّجَرِ وَمَا
يَبْتَزِلُهُ أَوْلِيَاءُ الْأَبَابِ

المصطفى
١٣١٥

فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْمُونَ
الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ
أُولَئِكَ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُ اللَّهِ
وَأُولَئِكَ هُمْ أَوْلِيَاءُ الْأَبَابِ

قال عليه الصلاة والسلام ان لا سلام ضرى « وضاء » كزار الطريحي

٣٠ ذى القعدة سنة ١٣٤٨ هـ ٨ برج الثور سنة ١٣٠٨ هـ ش ٢٩ إبريل سنة ١٩٣٠

فتاوى المنار

تتمة البحث في حقيقة ربا القرآن

اقوال أئمة المفسرين في ربا القرآن

(من المجتهدين والمنتسبين الى المذاهب المشهورة)

مأقوله ابن جرير

قال الامام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ في تفسيره (جامع البيان) في الكلام على قوله تعالى (الذين يأكلون الربا) الخ مانصه:

« يعني بذلك جل ثناؤه الذين يربون . والارباء الزيادة على الشيء يقال منه: أربى فلان على فلان — إذا زاد عليه — يربي إرباء ، والزيادة هي الربا . وربا الشيء إذا زاد على ما كان عليه فمعظم فهو يربو ربواً . وإنما قيل للرابية لزيادتها في العظم والاشراف على ما استوى من الارض مما حولها من قولهم ربا يربو ومن ذلك قيل فلان في ربا قومه، يراد انه في رفعة وشرف منهم . فأصل الربا الانافاة والزيادة ثم يقال أربى فلان أي أناف صيره زائداً^(١) »

« وإنما قيل لامرئى مرب لتضعيفه المال الذي كان على غريمه حالا أو لزيادته عليه فيه لسبب الاجل الذي يؤخره اليه فيزيده الى أجله الذي كان له قبل حل دينه عليه . ولذلك قال جل ثناؤه (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة) وبمثل الذي قلنا قل اهل التأويل »

ثم روى عن مجاهد أنه قال في الربا الذي نهى الله عنه : كانوا في الجاهلية يكون الرجل على الرجل الدين فيقول لك كذا وكذا وتؤخر عني ، فيؤخر عنه . وعن

(١) كذا في الأصل المطبوع في المطبعة الاميرية ويظهر أنه سقط منه مرجع

الضمير المنصوب في « صيره » وامله انال

قتادة قال ان ربا الجاهلية يبيع الرجل البيع الى أجل مسمى فاذا حل الاجل ولم يكن عند صاحبه قضاء زاده وأخر عنه | وهنا ذكر تفسير الوعيد بتشبيه آكلي الربا بمن يتخبطه الشيطان من المس | ثم قال في تفسير (ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا) مانصه: يعني بذلك جل ثناؤه ذلك الذي وصفهم به من قيامهم يوم القيامة من قبورهم كقيام الذي يتخبطه الشيطان من المس من الجنون، فقال تعالى ذكره هذا الذي ذكرنا انه يصيبهم يوم القيامة من قبح حالهم ووحشة قيامهم من قبورهم وسوء ما حل بهم من أجل انهم كانوا في الدنيا يكذبون ويفترون ويقولون انما البيع الذي أحله الله لعباده مثل الربا . وذلك ان الذين يأكلون الربا من اهل الجاهلية كانوا اذا حل مال احدهم على غريمه يقول الغريم لغريم الحق زدني في الاجل وأزيدك في مالك . فكان يقال لهما اذا فعلا ذلك هذا ربا لا يحل فاذا قيل لهما ذلك قالا سواء علينا زدنا في اول البيع او عند محل المال فكذبهم الله في قيلهم فقال (وأحل الله البيع) إلى آخر الآية ذكرها، وقال في تفسيرها مانصه :

يعني جل ثناؤه وأحل الله الأرباح في التجارة والشراء والبيع ، وحرم الربا يعني الزيادة التي يزداد رب المال بسبب زيادة غريمه في الاجل وتأخير دينه عليه يقول عز وجل وليست الزيادتان اللتان إحداهما من وجه البيع والاخرى من وجه تأخير المال والزيادة في الاجل سواء النخ

فأنت ترى انه حصر الربا المراد من الآية في ربا الجاهلية وبين ان ربا الجاهلية خاص بأخذ الزيادة من المال لاجل تأخير اجل الدين بعد استحقاقه، وهذا يشمل ما كان من الدين قرضاً وما كان ثمن مبيع على قول قتادة ومن المفسرين من يقول ان كل ديونهم في الجاهلية كانت قروضاً ولم يكونوا يعرفون البيع الى أجل كما ستراة في النقول الآتية . ولم يفهم المفتي الهندي هذا مع شدة ظهوره لما تمكن في نفسه من تقليد الحنفية وما فهمه منه فجعله أصلاً يرد اليه غيره فان واقفه وإلا زده من أصله وحكم بأنه خطأ

للمنار ج ٩ م ٣٠ مقالته الجصاص والكيما الهراسي في آية الربا ٦٦٧

مقالته الجصاص

قال العلامة ابوبكر احمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي المتوفي سنة ٣٧٠ في تفسيره (أحكام القرآن) بعد ان بين في تفسير آيات البقرة لفظ الربا في اللغة وإطلاق النبي ﷺ إياه على ربا الذبيحة في حديث اسامة بن زيد وجعل عمر منه السلف في السن . وقول جماعة الحنفية انه مجمل بينته السنة وبينه ﷺ نصاً وتوقيفا - بعد هذا قال « والربا الذي كانت العرب تعرفه وتفعله انما كان قرض الدراهم والدنانير على أجل بزيادة على مقدار ما استقرض على ما يراضون به . ولم يكونوا يعرفون البيع بالنقد و اذا كان متفاضلا من جنس واحد (؟) هذا كان المتعارف المشهور بينهم ولذلك قال تعالى (وما آتيم من ربا ليربو في اموال الناس فلا يربو عند الله) فأخبر أن تلك الزيادة المشروطة انما كانت ربا في المال العين لانه لا عوض لها من جهة المقرض . وقال تعالى (لا تأكلوا الربا اضعافا مضاعفة) اخباراً عن الحال التي خرج عليها الكلام من شرط الزيادة اضعافا مضاعفة ، فأبطل الله الربا الذي كانوا يتعاملون به ، وأبطل ضروبا اخرى من البياعات وسماها ربا فانظم قوله تعالى (وحرم الربا) تحريم جميعها لشمول الاسم عليها من طريق الشرع ، ولم يكن تعاملهم بالربا إلا على الوجه الذي ذكرنا من قرض دراهم ودنانير الى أجل مع شرط الزيادة اه وقد ذكر بعده ما يدخل في عموم اللفظ من المعاني بناء على قول اصحابه بأنه مجمل بينته الاحاديث

مقالته الكيما الهراسي *

قال العلامة الكيما الهراسي من محققى الشافعية في تفسيره لآيات سورة البقرة

(*) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الطبري وكان لقبه عماد الدين ثم اشتهر بلقب الكيما الهراسي والكيما بكسر الكاف وفتح الياء المتناة ومعناها باللغة العجمية الكبير القدر المقدم بين الناس قاله ابن خلكان ولم يذكر الهراسي الى أي شيء ينسب . ولد سنة خمسين وأربعمائة وتوفي سنة اربع وخمسمائة . قال التاج السبكي في طبقات الشافعية : الامام شمس الاسلام أبو الحسن الجويني الكيما الهراسي الملقب عماد الدين احد فحول العلماء ورعوس الائمة فقها وأصولا وجدلا وحفظا لمتون احاديث الاحكام . ثم ذكر انه تخرج بامام الحرمين وقال - كابن خلكان - وكان ثاني الغزالي بل أملح وأطيب في النظر والصوت ، وأبين في العبارة والتقرير منه ، وان كان الغزالي حد وأصوب خاطرا وأسرع بيا وعبارة منه . وما قلاد فيه : وكان يحفظ الحديث وينظر فيه وهو القائل : اذا جالت فرسان الاحاديث في ميادين الكفاح ، طارت رءوس المقاييس في مهاب الرياح .

٦٦٨ قول ابن عباس ان ربا القرآن هو ربا النسبئة المنار : ج ٩ م ٣٠

من كتابه (أحكام القرآن) المحفوظ في المكتبة المصرية العامة مانصه :
الربا في اللغة الزيادة وربما لا تعرف العرب بيع الدرهم بالدرهم نساء إلا أن
الشرع أثبت زيادات جائزة وحرم أنواعا من الزيادة ، فجوز الزيادة من جهة الجودة
ولم يجوز (الزيادة) من جهة المدة . وإذا اختلف الجنس يجوز بيع بعضه ببعض
متفاضلا تقدا مماثلا نسبئة . وكل ذلك لا يقتضية لفظ الربا . ولكن ذلك لا يمنع
التعلق بمعوم اللفظ ، وعموم اللفظ يقتضي تحريم الزيادة مطلقا إلا ما خصه الشرع
قل : (وأحل الله البيع) يقتضي جواز ما لا زيادة فيه إلا ما خصه الشرع فنحن
نحتاج الى البيان فيما لم يرد باللفظ ، وفي تخصيص بعض ما أريد باللفظ ، والله
تعالى حرم الربا ، فمن الربا ما كانوا يمتادونه في الجاهلية من إقراض الدنانير والدرهم
بزيادة ، والنوع الآخر اسلام الدرهم في الدرهم والدنانير من غير زيادة

(قل) ورأى ابن عباس أن سياق الآية يدل على أن المذكور في كتاب
الله ربا النساء لا ربا الفضل فانه قال (فله ما سلف * وذروا ما بقي من الربا) وقال
(وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) وقال تعالى (وان تبتم فلکم رهوس
أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون) وقال عليه الصلاة والسلام في خطبة الوداع « كل
ربا موضوع ولكم رهوس أمر لکم ... » (وذكر الحديث)

(ثم قال) واذ كان الربا ينقسم أقساما فلذي في القرآن يدل على تحريم الزيادة
من غير نظر في جنس المال لان ذلك يعد زيادة في الشيء ولا يقال كل الربا (٢)
ومن أجل ذلك جوز بعض العلماء وهو مالك الأجل في القرض إلا أنامنه
من ذلك لان جهة الآية بل من جهة أخرى . والذي كان في الجاهلية كان
القرض زيادة وما كانوا يؤجلون الا^(١)ة في نفس الشيء

ونقل عن الشافعي أن لفظ الربا لما كان غير^(٢) معلوم أوردت إجمالا في البيع .
والصحيح ان الربا غير مجمل ولا البيع كذا كونه فان مالا زيادة فيه جار على حكم
عموم البيع . نعم خص من الربا زيادة أبيحت وخص من البيع بیاعات نهي عنها
وعموم اللفظ معتبر فيما سوى التخصيص

(١) ههنا كلمة مطموسة أيضا ولعلها نسبئة (٢) قد طمس أول هذه الكلمة

المنار ج ٩ م ٣٠ . مقاله القرطبي في معنى الربا والبيع في الآية ٦٦٩

ورد الله تعالى على المشركين في قولهم (ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا) وذلك أنهم زعموا بأنه لا فرق بين الزيادة المأخوذة على وجه الربا وبين الأرباح المكتسبة بضروب البياعات من حيث غاب عنهم وجه المصلحة وتحريم الزيادة على وجه دون وجه فأبان الله تعالى أنه عز وجل إذا حرم الربا وأحل البيع فلا بد أن يشتمل المنهي على مفسدة والمباح على مصلحة وان غابا عن صرأى نظر العباد فعملى هذا كل ما وجد فيه حد البيع فيجوز أن يحتج فيه بعموم البيع اه مقاله السكيا الهراسي في الموضوع ، وقد علمت ان الامام الشافعي رجح ان لفظ البيع عام لا مجل

(٢) مقاله القرطبي

قول العلامة الشيخ عبدالله بن محمد بن أحمد الانصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ وهو من محققي المالكية في مسائل آيات البقرة من تفسيره المشهور (جامع أحكام القرآن) وهو التعلق بموضوعنا

(الرابعة عشرة) قوله تعالى (إنما البيع مثل الربا) أي ان الزيادة عند حلول الاجل آخرآ كمثل أصل الثمن في اول العقد . وذلك ان العرب كانت لا تعرف ربا إلا ذلك ، فكانت إذا حل دينها قلت للغيريم اما أن تقضي واما أن تربي - أي تزيد في الدين . فحرم الله سبحانه ذلك ورد عليهم قولهم بقوله الحق (وأحل الله البيع وحرم الربا) وأوضح ان الأجل إذا حل ولم يكن عنده ما يؤدي أنظر إلى الميسرة . وهذا الربا هو الذي نسخته النبي ﷺ بقوله يوم عرفة « الا ان كل ربا موضوع وأول ربا أضمه ربا ناربا العباس بن عبدالمطلب فانه موضوع كله » فبدأ ﷺ بعمه وأخص الناس به

(ثم قال) (الخامسة عشرة) قوله تعالى (وأحل الله البيع) هذا من عموم القرآن والالف واللام للجنس لا للعهد إذ لم يتقدم بيع مذكور يرجع اليه كما قال تعالى (والعصر ان الانسان لفي خسر) ثم استثنى (إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات) واذ ثبت ان البيع عام فهو مخصوص بما ذكرنا من الربا وغير ذلك مما نهي عنه ومنع العقد عليه كالخمر والميتة وحبل الحبلة وغير ذلك مما هو ثابت في السنة واجماع الأمة النهي عنه . ونظيره (اقتلوا المشركين) وسائر الظواهر

هي التي تقتضي العمومات ويدخلها التخصيص. وهذا مذهب أكثر الفقهاء وقال بعضهم هو من مجمل القرآن الذي فسر بالمجمل من البيع وبالمحرم من الربا فلا يمكن أن يستعمل به إحلل البيع وتحريمه إلا أن يقترن به بيان من سنة الرسول ﷺ وأن دل على اباحة البيوع في الجملة والتفصيل . وهذا فرق ما بين العموم والمجمل فالعموم يدل على اباحة البيوع في الجملة والتفصيل ما لم يخص بدليل ، والمجمل لا يدل على إباحتها في التفصيل حتى يقترن به بيان . والاول أصح والله أعلم

(المسألة الثامنة عشرة) قوله (وحرم الربا) الألف واللام هنا للعهد وهو ما كانت العرب تفعله كما بيناه . ثم تناول ما حرمه رسول الله ﷺ ونهى عنه من البيع الذي يدخله الربا وما في معناه من البيوع المنهي عنها اهـ

(٤) ما قاله الطبرسي

قال العلامة أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطبرسي المتوفى سنة ٥٦١ في تفسيره (مجمع البيان) وهو من محققي الإمامية :

(ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا) معناه بسبب قولهم إنما البيع الذي لا ربا فيه مثل البيع الذي فيه الربا قال ابن عباس كان الرجل منهم إذا حل دينه على غريمه فطالبه به قال المطلوب منه : زدني في الاجل وأزيدك في المال، فيتراضيان عليه ويعملان به، فإذا قيل لهم هذا ربا قالوا هما سواء يعنون بذلك أن الزيادة في الثمن حال البيع والزيادة فيه بسبب الاجل عند محل الدين سواء، فذمهم الله به وألحق الوعيد بهم ، وخطأهم في ذلك بقوله (وأحل الله البيع وحرم الربا) أي أحل الله البيع الذي لا ربا فيه وحرم النوع الذي فيه الربا، والفرق بينهما أن الزيادة في احدهما لتأخير الدين وفي الآخر لاجل البيع وأيضا فن البيع بدل لبدل ، لأن الثمن فيه بدل المثلن ، والربا زيادة من غير بدل للتأخير في الاجل أو زيادة في الجنس. والمنصوص عن النبي تحريم التفاضل في ستة أشياء الذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر والملح وقيل الزبيب قال (ع) « الا مثلا بمثل يدا بيد من زاد أو استزاد فقد أربى » لا خلاف في حصول الربا في هذه الاشياء الستة وفي غيرها خلاف بين الفقهاء اهـ

أقوال المحدثين في ربا القرآن

روى مالك عن زيد بن أسلم في تفسير آية آل عمران قل كان الربا في الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل حق إلى أجل فإذا حل قال أتقضي أم تربني ، فان قضاءه أخذ وإلا زاده في حقه وزاد الآخر في الأجل . ذكره الحافظ في الفتح . وذكر الحنابلة عن أحمد مثله وانه سئل عن الربا الذي لا يشك فأجاب بمثله

وروى الطحاوي محدث الحنفية في أول باب الربا من كتابه (معاني الآثار) حديث ابن عباس عن أسامة بن زيد (رض) «انما الربا في النسيئة» (وسياتي) ثم قال: (قال أبو جعفر) فذهب قوم إلى أن بيع الفضة بالفضة والذهب مثلين بمثل جائز إذا كنت يداً بيد . واحتجوا في ذلك بما روينا عن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ وخالفهم في ذلك آخرون فقلوا لا يجوز بيع الفضة بالفضة ولا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد

وكانت الحججة لهم في تأويل حديث ابن عباس عن أسامة (رض) الذي ذكرناه في الفصل الأول ان ذلك الربا انما عني به ربا القرآن الذي كان أصله في النسيئة ، وذلك ان الرجل كان يكون له على صاحبه الدين فيقول أجنبي منه إلى كذا وكذا بكذا وكذا درهما أزيد كما في دينك ، فيكون مشترياً لأجل يمدل فنهاهم الله عز وجل عن ذلك بقوله (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذرُوا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين) ثم جاءت السنة بعد ذلك بتحريم الربا في المتفاضل في الذهب بالذهب والفضة بالفضة وسائر الأشياء المتكيلات والموزونات على ما ذكره عبادة بن إصامت (رض) عن رسول الله ﷺ فيما روينا عنه فيما تقدم من كتابنا هذا في باب بيع الخطة بالشعير فكان ذلك ربا حرم بالسنة وتواترت به الآثار عن رسول الله ﷺ حتى قامت بها الحججة ، والدليل على ان ذلك الربا المحرم في هذه الآثار هو غير الربا الذي رواه ابن عباس عن أسامة رضي الله عنهم عن رسول الله ﷺ رجوع ابن عباس رضي الله عنهما إلى ما حدثه به أبو سعيد (رض) عن رسول الله ﷺ مما قد ذكرناه في هذا الباب فلو كان ما حدثه به

ابو سعيد (رض) من ذلك في المعنى الذي كان أسامة (رض) حدثه به إذ لم يكن حديث أبي سعيد عنده بأولى من حديث أسامة (رض) ولكنه لم يكن علم بتحريم رسول الله ﷺ هذا الربا حتى حدثه به أبو سعيد (رض) فعلم ان ما كان حدثه به أسامة (رض) عن رسول الله ﷺ كان في ربا غير ذلك الربا اه
أقول أما حديث أسامة فقد رواه الشيخان وغيرهما كما تقدم ومنهم الطحاوي من طريق ابن عباس وكان ابن عباس يفتي به وروى مسلم ان أبا نصره سأله عن "حرف فقال أيداً بيد؟ قلت نعم قال فلا بأس — ورووا ان ذلك ذكر لأبي سعيد الخدري (رض) وان أبا سعيد سأل ابن عباس عن قوله؟ أسمته من النبي ﷺ أم وجرت في كتاب الله تعالى فقال كل ذلك لا قول وأنت أعلم برسول الله مني واكن أخبرني أسامة ان النبي ﷺ قال « لا ربا إلا في النسبئة » هذا لفظ البخاري وذكر الطحاوي ان أبا سعيد قال له : أشهد إني سمعت رسول الله ﷺ يقول « الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما » وذكر انه نزع عن هذه الفتوى وروى الحاكم من طريق حيان العدوي ان أبا سعيد ذكر له حديث التمر بالتمر الخ فاستغفر وتاب عن ذلك . وحيان ضعفه غير واحد

قال الحافظ في الفتح : واتفق العلماء على صحة حديث أسامة واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد فتميل منسوخ ، ولكن النسخ يثبت بالاحتمال . وقيل المعنى في قوله « لا ربا » الربا الا غلظ المترعد عليه بالعقاب الشديد كما تقول العرب : لا عالم في البلد الا زيد — مع ان فيها علماء غيره وانما القصد نفي الاكمل لا نفي الأصل . وأيضاً فنفي تحريم ربا الفضل من حديث أسامة انما هو بالمفهوم فيقدم عليه حديث أبي سعيد لان دلالة بالمنطوق ويحمل حديث أسامة على الربا الاكبر كما تقدم والله أعلم اه

وهذا الاخير هو الصحيح العتمد كما وضحه الطحاوي والقول بأن دلالة حديث أسامة على نفي ربا الفضل دلالة مفهوم غير صحيح فان قوله « لا ربا » نفي لجنس الربا فيدخل في عموم ربا الفضل بالنسب ، وقوله « إلا في النسبئة » استثناء من العموم فبقي غير منفي ، وهل يقول الحافظ ان نفي كفة توحيد لا لوهية غير الله تعالى بالمفهوم؟

تحقيق معنى السنة

وبيان الحاجة إليها

﴿ ترجمة مقال للعلامة السيد سليمان الندوي الهندي ﴾

﴿ كلمة المترجم ﴾ من المصائب التي ابتلي بها المسلمون في هذا العصر انتشار فرقة دعواها أن قانون الإسلام هو (القرآن وحده) وان السنة إنما كانت أحكاماً مؤقتة لأهل عصر النبي عليه السلام، والآن أصبحت عديمة الجدوى، فهي تنكر الاحتجاج والعمل بالحدث مهما بلغت درجته من الصحة والشهرة والقبول عند علماء المسلمين، وهذه الطائفة توجد في سائر الممالك الإسلامية ولكنها في الهند أخذت شكلاً منظماً وسمت نفسها (أهل القرآن) وألفت كتباً ورسائل كثيرة، ولا زالت تنشر المقالات في المجلات الهندية، وقد رد عليها علماء الهند أحسن رد جزاهم الله خيراً ومنهم حضرة الاستاذ السيد سليمان الندوي فإنه كتب مقالة نفيسة في مجلته الشهيرة (معارف) الهندية في الرد على هؤلاء بكلام معقول، فأجبت ترجمتها بتصرف يسير لعل الله ينفع بها من لا يمكنه الاطلاع على أصلها، والله الموفق

المترجم

عبد الوهاب بن عبد الجبار الدهلوي

بمكة المكرمة

(المجلد الثلاثون)

(٨٥)

(المنار ج ٩)

٦٧٤ كيف نفهم القرآن وكذا غيره من الكلام المنار: ج ٩ م ٣٠

قال الاستاذ حفظه الله :

توبيخ

يسرنا ويسوءنا معا حال بعض شباننا المتعلمين ، يسرنا أنهم وجهوا قسطا من عنايتهم إلى البحث عن المسائل الدينية ولم يعتبروا ذلك تضييعاً لأوقاتهم ، ولم يعدوا الدين شيئا عبثا لا يستحق العناية والاهتمام ، فمن هذه الجهة يستحقون المدح والشكر . ويسوءنا أنهم ينشرون آراءهم ونتيجة أبحاثهم ويدعون المسلمين اليها قبل التحقيق التام ، وعرضها على العلماء الاعلام ، وهذا يؤدي الى إضلال كثير من العوام وإشاعة الحق وان كانت واجبة يجب على من يقوم بها ان يتثبت ويتحقق

اولا كون ذلك الشيء حقا ثم يسعى في نشره والا كان ائمه أكبر من نفعه هؤلاء الشبان يدعون أنهم قادرون على استنباط كل شيء من القرآن الشريف بدون رجوع الى بيان صاحب الرسالة الذي أنزل عليه القرآن فتراهم يكترون من ذكر المسائل العجيبة التي استنبطوها بزعمهم من القرآن ، ويردون كل ما ثبت بالسنة ولم يجدوه في القرآن . ومن الغريب أن كثيرا من الاحكام التي يردونها نجد أصلها موجودا في القرآن عند ايمان النظر ، وأغرب من ذلك تناقضهم واختلافهم في ما يستنبطون من القرآن فكل واحد منهم مستقل بنفسه مخالف للآخر

كيف نفهم القرآن

قد كتبت صراحا ان البحث في هذه المسائل الجزئية — التي يستنبطونها والتي يردونها — لا تجدي نفعاً بل يجب ان نبحث في المسائل العامة ، والقواعد الكلية التي تشمل هذه الجزئيات كلها ، فاول ما يجب تمحيصه من هذه المسائل هو : كيف نفهم القرآن ؟ أو بعبارة أعم من هذه : كيف نفهم مراد القائل من كلامه ؟ لا يخفى ان علم أصول الفقه جل مباحثه تدور حول هذه المسئلة أعني طريقة فهم معنى الكلام والاستنباط منه مثلا اذا وردت في القرآن الكريم كلمة لها معاني متعددة عند العرب ، أو كلمة لها معنى حقيقي ومعنى مجازي ، فكيف نعين المعنى المراد بتلك الكلمة ؟ أو ورد لفظ عام فكيف نعلم ان المقصود منه جميع

أفراده أو بعضها؟ أو ورد حكم مطلق فكيف نعرف هل هو باق على إطلاقه أم استثنى منه شيء؟^(١) إلى غير ذلك من المسائل وهناك أصراً آخر وهو ان المعاني المفهومة من الكلام على أنواع فمنها ما يفهم من ألفاظه صراحة، ومنها ما يفهم منه بطريق الإشارة والكنائية، ومنها ما يفهم من سياق الكلام، فلا يقال لشيء منها ان هذا الكلام لا يشمله فكذلك الاصر في القرآن أعني اذا كان الشيء غير مذكور فيه صراحة ولكنه يفهم من سياقه أو اشاراته فلا يقال إنه ليس في القرآن مطلقاً

انبي كان ماوراً بتبين القرآن

قال الله تعالى مخاطباً لنبيه عليه السلام (وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم واعلمهم يتفكرون) فلاجل هذا كان الصحابة يرجعون اليه في فهم كل ما اشكل عليهم فهمه أو استنباطه من القرآن ، ويستفتونه فيما يقع لهم من الحوادث، فيبين لهم النبي عليه السلام ما اشكل عليهم ويعلمهم ما خفي عليهم، مثلاً نزلت آيات الصيام ولم يذكر فيها حكم الأكل والشرب بالنسيان في الصوم فجاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال يا رسول الله أكلت ناسياً في الصوم فافتاه النبي ﷺ بان صومه صحيح ، لان الخطأ والنسيان معفو عنها مستنبطاً من قوله تعالى او ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) فهل يقال ان هذا الحديث مخالف للقرآن لانه ليس فيه ان الصوم لا يفسده الا كل بالنسيان أو يقال إنه لم يكن للنبي عليه السلام ان يستنبط هذا الحكم من الآية الاخرى التي لا تتعلق بالصوم؟ وهنا نريد ان نسأل هؤلاء المنكرين على الحديث . اذا كان يجوز لكم ان تستنبطوا من القرآن كل ما تريدون؟ وتفسرونه كما تفهمون ، مع بعدكم عن العصر والمحيط اللذين نزل فيهما القرآن ، ومع كونكم أعجاباً من غير أهل

(١) النار : الذي يقابل الاطلاق هو التقييد ، والاستثناء مما يخص العام ، ولا ندري هل عبر الاستاذ باللفظ الاصطلاحي فيها وتصرف فيه المترجم أم هو الذي تعمد ترك الاصطلاح لفهام الجمهور .

اللسان، أما كان يحق هذا لمن نزل عليه القرآن وأمر بتبيينه و كان أفصح أهل اللسان؟ بلى هو أحق الناس بالبيان والاستنباط من القرآن.

تفاوت الألفاظ

ثم لا يخفى على أحد أن كل الناس ليسوا سواء في الاستعداد والفهم، وصفاء الذهن، ولهذا السبب يقرأ القرآن الحكيم كل أحد ولكنهم يختلفون في فهم معانيه، فالعالم يفهم منه مالا يفهمه الجاهل، والعلماء أيضاً متفاوتون في الفهم والعلم — (وفوق كل ذي علم علم عليم) وقد أمرنا الله تعالى بالرجوع إلى العلماء في قوله (فاستلوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون) وبين اختلاف الناس في درجات الفهم بقوله (هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولوا الألباب)

كيف وجدت الأحاديث

إذا سامنا هذين الأمرين أعني أن النبي عليه السلام كان مأموراً بتبيين القرآن وأحق الناس به وبالاستنباط منه، وأن الناس متفاوتون في الاستعداد والفهم فلنتصور أنه إذا نزل حكم في القرآن في واقعة ما ثم بعد ذلك حدثت حادثة أخرى مثلها أو تشابهها أو تختلف عنها قليلا في الظاهر واشتبه على بعض الصحابة أن ذلك الحكم هل ينطبق على هذه الحادثة الجديدة أم لا؟ فما الطريقة المعقولة لحل هذا الإشكال؟ أليست الطريقة المعقولة أن يرجعوا إلى صاحب الوحي ويسألوه عن ذلك؟ فإذا سألوا النبي عليه السلام فماذا كان يجب عليه أن يعمل؟ أيسكت عن جوابهم ويتركهم حيارى؟ أم يكتبني بتلاوة الآية التي ما فهموها تماما ولم يظهر لهم وجه انطباقها على الواقعة الجديدة؟ أم يوضح لهم ما أشكل عليهم بحيث يطمئن إليه الخاطر؟ لا شك أن الصورة الأخيرة هي المتعينة؟ فإذا أجاب على سؤالهم وبين لهم ما اشتبه عليهم فهل كان يجرم عليهم أن يخبروا غيرهم بتلك القصة، أو إذا وقعت تلك المسئلة لغيرهم فهل كان محظوراً عليهم أن يعلموه كما علمهم الرسول عليه السلام؟ لا أظن أن عاقلا يقول بهذا، بل كل عاقل يقول انه كان الواجب

المنار: ج ٩ م ٣٠ الرواية ضرورية لكل علم ينقل حتى القرآن ٦٧٧
عليهم تعليم الجاهل وهداية الخيران وكذلك فعلوا فهذا هو (الحديث)
في اصطلاح المسلمين —

الرواية أمر ضروري

لامندوحة لعلم من العلوم ولا لشأن من شؤون الدنيا عن النقل والرواية —
لأنه لا يمكن لكل انسان أن يكون حاضراً في كل الحوادث فإذا لا يتصور علم
الوقائع للغائبين عنها إلا بطريق الرواية شفهاً أو تحريراً ، وكذلك المولدون
بعد تلك الحوادث لا يمكنهم العلم بها إلا بالرواية عن قبلهم . هذه تواريخ الأمم
الغابرة والحاضرة والمذاهب والاديان ونظريات الحكماء والفلاسفة وتجارب العلماء
واختراعاتهم هل وصلت إلينا إلا بطريق النقل والرواية ؟
فهل كان الدين الاسلامي بدعاً من الحوادث حتى لا تنقل أحكامه وأخباره
بهذا الطريق ؟ أم كان الواجب اتخاذ طريق آخر لنقل أقوال الرسول عليه
السلام وأخباره غير الرواية ؟

لنفرض ان هؤلاء المنكرين على رواية الحديث أصبحوا زعماء لمن كان على
شا كلهم فهل هناك طريقة — غير الرواية — لتبليغ استنباطاتهم وتحقيقاتهم
لافراد جماعتهم البعيدين عن حلقات دروسهم أو الذين سيولدون بعدهم ، خصوصاً
إذا كانوا في بلاد لا توجد فيها المطابع ووسائل الاستخبار الحديثة مثل البريد
والبرق وتكون صناعة الورق معدومة والامية منتشرة (كما كان الحال في جزيرة
العرب عند ظهور الاسلام) ؟

القرآن أيضاً منقول بالرواية

ثم نسأل هؤلاء أليس القرآن الكريم أيضاً منقولاً بالرواية ؟ نعم ان هناك
فرقا بينه وبين الحديث ، وهو ان القرآن منقول بالتواتر والحديث منقول برواية
رجال معدودين ؛ ولكنهم ليسوا مجاهيل بل رجال مشهورون ، أحوالهم معلومة ،
واسانيدهم محفوظة ، وهذا الفرق يقتضي التفاوت في درجات اليقين والثوق ،
لا في نفس القبول والاعتبار — وهذا الفرق مسلم عند كل مسلم لا يقول أحد
منهم بانهما متساويان من كل جهة .

٦٧٨ اصول الحديث الضابطة له ، وكونه تاريخ الاسلام المنار ج ٩ م ٣٠

اصول الحديث :

ولما كانت الاحاديث أخبارا ووجب ان نستعمل في نقدها وتمييز الصحيح من غيره أصول النقد التي نستعملها في سائر الروايات والأخبار التي تباغنا ، اعني اذا سمعنا خبراً فماذا نعمل ؟ ننظر اولاً في حال الراوي الذي سمعنا منه هذا الخبر هل هو ممن يعول على روايته ام لا ؟ ثم ننظر في حال من روى عنه هذا الرجل وهكذا الى ان تنتهي الوسائط ، ثم نتحقق ان الراوي الاعلى كان حاضر الواقعة ام لا ؟ وهل كان بإمكانه فهمها وحفظها ؟ ثم ننظر في الأمر المروي هل يلائم أحوال الرجل الذي نسب اليه وهل يمكن وقوعه في ذلك العصر والمحيط ام لا ؟ فهذه القواعد واشباهها استعملها المحدثون في نقد الاحاديث وسموها . (اصول الحديث) وبذلك ميزوا الاحاديث الصحيحة من غيرها ، ولا زال الباب مفتوحاً لمن أراد ان يأتي البيوت من أبوابها .

الحديث تاريخ الاسلام .

لا يخفي ان القرآن الحكيم انما نزل لهداية البشر الى مصالحهم الدينية والدينية ولهذا بين لهم طريق العمل وسبل النجاح ، وأعلن ان الامة التي تعمل بهذا القانون تكون لها الخلافة في الارض وتنال من السعادة والسيادة ما لا مزيد عليه ، وتكون خير أمة اخرجت للناس ، وكل من لم يعمل بهذا القانون يكون ذليلاً مهاناً في الارض وشقيماً في الدنيا والآخرة .

فاذا سألنا أحد هل وجدت أمة في زمن من الازمان عملت بهذا القانون ؟ وهل نالت به ما وعدت ؟ ومتى كانت تلك الامة وكيف كانت طريقة عملها بهذا القانون واين التاريخ الصحيح لاعمالها ؟ نقول له نعم وجدت امة عظيمة عملت بهذا الكتاب الحكيم واتخذته قانوناً اساسياً لها مدة كبيرة فصدقها الله وعده ، وأنعم عليها بالخلافة والسيادة في الارض ، وأمتد سلطانها الى مشارق الارض ومقاربها ، وكانت امة لا نظير لها في تاريخ العالم ، وتاريخ أعمالهم الحميدة وطريقة تنفيذهم لإحكام القرآن وكيفية عملهم بها كل ذلك ثابت ومحفوظ بصورة عديمة المثال ، فانه لا يوجد تاريخ لامة من الامم يبين عملها وتمسكها في

كل شؤونها بقانونها مثل تاريخ هذه الامة ، وهذه الامة هي الرسول عليه السلام وأصحابه والتابعون لهم باحسان، وهذا التاريخ هو الحديث ! — فبالحديث يعلم كيف عمل الرسول وأصحابه بالقرآن، وبه يعرف ان القرآن قانون قد عمل به ونجحت أصوله الادارية والسياسية والمدنية والاخلاقية الخ وليس هو مجموعة نظريات محتاجة للاثبات بالتجربة والتطبيق . واما إذا عملنا برأي المنسكين للحديث فيضيع تاريخ الاسلام الذهبي ولا يقدر أحد ان يثبت ان القرآن قد عملت به أمة من الامم ونجحت في تأسيس حكومة مدنية مطابقة لتعاليمه ، فهل يرضى المسلمون بهذا ؟ لا والله لا المسلمون يرضون بهذا ولا العلم ولا التاريخ يرضيان به (فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثنا) ؟

اقسام الحديث

ولننظر ماذا يوجد في الحديث وأي مقدار منه يصلح ان يكون مجرلا للبحث والمناقشة :

(١) لا يخفي ان القسم الاعظم من الحديث هو تاريخي اعني أنه يشتمل على أحبار الرسول عليه السلام وأصحابه الكرام ووقائعهم وبيان جليل أعمالهم ، وهذا القسم غير قابل للبحث والمناقشة عند كل ذي عقل سليم لأنه عبارة عن جزء من تاريخ العالم مثل سائر تواريخ الامم الا أنه يمتاز عنها بصحة المأخذ ، وضبط الرواية وتسلسل الاسانيد ، ومطابقتها لاصول النقد ، بحيث ان هذا الوصف لا يشاركه فيه تاريخ امة من الامم ، لا الرومان ولا النرس ولا اليونان ولا الهند ولا مصر الخ

(٢) والقسم الثاني أخلاقي تهديبي يحتوي على الحكم والآداب والنصائح مثل مدح الصدق والعدل والاحسان والاتحاد والتعاون وسائر الفضائل والحث عليها ، وذم الكذب والظلم والفسق والفساد وسائر الرذائل والصد عنها . فهذه الامور تؤيدها الفطرة الانسانية ، وأصولها موجودة في القرآن فهل فيها شيء يستحق الرد ؟

(٣) العقائد — أصول العقائد المذكورة في القرآن مثل التوحيد والصفات

٦٨٠ أحاديث العقائد والاحكام الواجب قبولها المنار: ج ٣٠، ص ٣٠٩

الالهية والرسالة والبعث وجزاء الاعمال ، ولا يوجد في الحديث الصحيح الاما يؤيد هذه الاصول ويوضحها ويقررها أو يكون من جزئياتها ونظائرها، ولا يوجد فيها ما يكون مخالفا لعقائد القرآن أو زائداً عليها بحيث لا يكون له أصل في القرآن ، وكل ما يستشكل من الاحاديث الصحيحة في العقائد نجد مثلاً في القرآن ويجري فيها ما يجري في القرآن من التفويض أو التأويل حسب اختلاف مدارك الافهام والطباع الانسانية ، فمنها ما يقبل التسليم والتفويض ، ومنها ما لا يقنعه الا التأويل الموافق لعقله والذي يطمئن به قلبه. واما الاحاديث التي فيها مخالفة للقرآن أو العقل السليم فلا تجدها الا من الموضوعات^(١) والواهيات ومثلها لا يجوز ذكرها فضلاً عن التمسك بها ، وهذا باجماع المسلمين ، وفوق هذا انعقد أجمع المسلمون أيضاً على ان العقائد لا تثبت الا بالقرآن لان مبنى العقائد على اليقين واليقين لا يحتمل الا بالوحي المتواتر وهو القرآن أو الحديث المتواتر، ولكن الحديث المتواتر حسب تعريف الاصوليين وشروطهم غير موجود فرجع الامر في العقائد الى القرآن وحده ، وهذا الاجماع انما حصل لعلمهم ان الاحاديث الصحيحة ليس فيها ما يعارض العقائد القرآنية أو يكون زائداً مستقلاً عليها .

(٤) الأحكام — هذا القسم أكثره ثابت بالأحاديث المستفيضة المشهورة وهي مارويت بطرق كثيرة صحيحة ولكنها لم تبلغ حد التواتر ، وبعضه بالأحاديث ولكنها صحاح ، وأما الاحاديث الضعيفة فقد أجمع المحدثون والفقهاء أنها لا تقبل في الأحكام^(٢) والمحققون لا يقبلونها في غير الأحكام أيضاً —

فأما الاحتجاج بالخبر المستفيض المشهور فلا يتصور وجود عاقل ينكر ثبوت الحكم بمثل هذا الخبر ولزوم العمل لمن يبلغه، وإلّا بطل نظام العالم، فهذه قوانين الحكومات

(١) المنار : هذا غير مسلم إلا إذا أريد بالصحيح صحيح المتن والاسناد معا وبالموضوع ما يجزم بوضعه لمخالفة معناه لتقطعي في الدين أو في الوجود والحس أو في العقل ، ومنه بعض ما استشكله شراح الصحيحين وغيرها وأجابوا عنه حتى بما لا يرضاه المستعمل الفهم في بعضه (٢) هذا الاجماع غير مسلم على اطلاقه أيضاً

المنار ج ٩ م ٣٠ السنة من القرآن. تقصير العلماء في بيان علوم القرآن ٦٨١

إذا نشرت في عدة جرائد معتبرة يلزم العمل بها الكل أحد من رعايا تلك الحكومة ولا يسهه الاعتذار بأنها لم تبلغه بالتواتر —
وأما الآحاد الصحاح فكذلك العمل بها جار في سائر أنحاء العالم مثلاً إذا أتانا رجل معتبر وبلغنا أن فلانا يطالبك فحالا نلبي طابو ولا نسأله أن يأتينا بالشهود على صحة قوله إلا إذا وجدت هناك قرينة مانعة عن قبول خبره فحينئذ نتثبت قبل الذهاب، وهكذا الأمر في الأحاديث الآحادية الصحيحة: تقبل في الأحكام ويعمل بها ما لم يوجد أمر مانع من قبولها مثل كونها مخالفة لقرآن أو الحديث المشهور أو كونها متروكة العمل في زمن الخلفاء الراشدين والصحابة ففي هذه الحلة يحق لكل عالم أن يتوقف عن العمل بها، وأن يبحث عنها إلى أن يزول الأشكال ويطمئن إليه الخاطر — وأما ترك العمل بالآحاد الصحاح مطلقاً من غير وجود علة مانعة من قبولها فغير معقول ومخالف لما هو جار في سائر المعاملات الدنيوية السنة مأخوذة من القرآن .

على أننا نمتد مثل كثير من العلماء المحققين أن الأحكام التي توجد في الأحاديث الصحيحة هي مأخوذة ومستنبطة من القرآن الكريم، استنبطها النبي عليه السلام من القرآن بتأييد الهي، وشرح رباني، ولذلك يجب علينا قبولها والعمل بها بشرط ثبوتها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وهذا الفهم والاستنباط يسمى في اصطلاح القرآن تارة (تبييناً) وتارة (إراءة) قال الله تعالى (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون) وقال جل شأنه (انا انزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله)
تقصير العلماء في خدمة القرآن .

الحق يقال ان علماءنا قصرُوا في خدمة القرآن من هذه الناحية أعني أنهم لم يؤلفوا كتباً كافية في علوم القرآن — أعني عقائد القرآن وفقه القرآن وأخلاق القرآن وسياسة القرآن إلى غير ذلك — بل نبذوه وراءهم ظهرها وصدقنا الآية (وقال

الرسول يارب إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجوراً) والحال أن الصحابة رضی الله كانوا يقدمون القرآن على كل شيء في استنباطاتهم واستدلالاتهم ولكن عصرهم لم يكن عصر تدوين وتأليف ولهذا لم يؤلفوا فيه الكتب وإنما كان هذا من فرائض الذين جاءوا بعدهم، ولكنهم غفلوا عن أداء الفرض واشتغلوا بأراء الرجال والحكايات الاسرائيلية والمسائل الخلافية والجدل، والسبب في ذلك أن القرآن الكريم ليس مرتباً على الابواب فيصعب على كثير من الناس البحث عن مطالبهم فيه، حتى المسائل المنصوصة فيه، فضلاً عن الاستنباط منه، والعلماء الذين ألفوا الكتب في أحكام القرآن أيضاً تبعوا ترتيب التفاسير ولم يرتبوا على الابواب فبقيت الصعوبة كما كانت، ولما كانت كتب الحديث والفقه والفتاوى مبوبة مرتبة انصرف الناس بسهولة الى الاخذ منها وتركوا النظر والتدبر في القرآن، والرجوع اليه قبل كل شيء حين الاستنباط والاستدلال، والخلاصة ان الحاجة داعية الى ان يوجه علماءنا عنايتهم الى تأليف كتب مبسطة سهلة مبوبة في علوم القرآن^١ ويبينوا وجه التوفيق والارتباط بين الآيات والاحاديث الثابتات، ويقرروها لافهام أهل هذا العصر، وبذلك يخدمون الدين بخدمة كبيرة ويكون ذلك أكبر باعث لاتحاد كلمة المسلمين، وصيانة الشبان عن الالحاد والروق من الدين وما نظمهم الفاعلين ذلك ان شاء الله -

معنى السنة والفرق بينها وبين الحديث :

لما عقدنا مقالنا هذا لبيان السنة والدعوة اليها ولما اقتضت الحال ان نبحث اولاً عن الحديث الذي هو أعم من السنة واذ انتهى ذلك فلنبحث في معنى السنة وانذ كر الفرق بين السنة والحديث فان كثيراً من الناس لا يفرقون بينهما ويجهلونهما في منزلة واحدة وينشأ من ذلك ضرر كبير -

الحديث كل واقعة نسبت الى النبي عليه السلام ولو كان فعلها مرة واحدة في حياته الشريفة ولو رواها عنه شخص واحد واما السنة فهي في الحقيقة اسم

(١) المنار : هذا ما تنويه ووعدنا به منذ عشرات السنين على وجه أوسع مما اقترحه

هدى لنا الكاتب وسأل الله التوفيق

للعمل المتواتر اعني كيفية عمل الرسول عليه السلام المنقولة اليها بالعمل المتواتر، بان عمله النبي عليه السلام ثم من بعده الصحابة، ومن بعدهم التابعون وهلم جرا، ولا يشترط تواترها بالرواية اللفظية، فيمكن ان يكون النبي متواتراً عملاً ولا يكون متواتراً لفظاً، كذلك يجوز ان تختلف الروايات اللفظية في بيان صورة واقعة ما فلا يسمى متواتراً من جهة السند ولكن تتفق الروايات العملية على كيفية العمل العمومية فيكون متواتراً عملياً، فطريقة العمل المتواترة هي المسماة بالسنة وهي المقرونة بالكتاب في قوله عليه السلام (تركتم فيكم أمرين ان تضلوا ما تمسكن بهما كتاب الله تعالى وسنة رسوله) وهي التي لا يجوز لاحد من المسلمين كأنها من كان تركها أو مخالفتها والا فلا حظ له في الاسلام —

مثلاً: اذا علمنا ان النبي عليه السلام من حين فرضت الصلوات الخمس واطب دليها مدة حياته الشريفة في هذه الاوقات المأهولة وبهذه الهيئة المعروفة، وكذلك الصحابة بعده، والتابعون بعدهم، ثم المسلمون الى يومنا هذا سواء منهم الذين وجدوا قبل تدوين كتب الحديث والذين وجدوا بعدهم، واتفق المسلمون قرناً بعد قرن مع اختلاف اعصارهم وبلدانهم وأفكارهم ونحاجهم على ان النبي عليه السلام والصحابة كانوا يصلون خمس مرات في اليوم والليلة في هذه الاوقات المأهولة بهذه الصورة المخصوصة وبهذه الاركان، فهذا هو التواتر العملي وانكاره مكابرة باجنون لا يتجرأ عاقل ان يقول ان تعيين هذه الاوقات للصلوة او هذه الاركان هو من وضع المحدثين أو الفتهاء وقلدهم فيها المسلمون، لاننا لو فرضنا ان كتب الحديث والفقه ما وجد منها شيء فبني تلك الدلة أيضاً كانت العمالات تكون معروفة بهذا الشكل منقولة اليها بالتواتر العملي، وكذلك الأمر في زكاة والصيام والحج وسائر الفرائض والمحرمات —

وتدوين كتب الحديث انما كان بمنزلة تسجيل التاريخ هذا العمل المتواتر بصورة صحيحة محفوظة، فهل هذا التسجيل لسكونه وقع في القرن الثاني أو الثالث يسط ذلك التواتر العملي عن درجة الاعتبار أو يفتس من قيمته؟ كلابل زادت منته ودرجته بهذا التسجيل التاريخي الخالد الذكر العديم المثال —

٦٨٤ حقيقة السنة ومآخذها واقتنائها بالكتاب المنار : ح ٩ م ٣٠

حقيقة السنة .

قد ظهر مما تقدم ان بين الحديث والسنة فرقا كبيرا فالحديث هو الرواية اللغوية لأقوال الرسول عليه السلام وأيامه وأحواله، وأما السنة فهي الطريقة المتواترة للعمل بالحديث بل بالقرآن أيضا مثلا ورد في القرآن الأمر بأقامة الصلاة وبين فيه بعض تفصيلها أيضا فالرسول عليه السلام صلى بموجب ذلك وقال لنا « سلوا عما رأيتهم في أملي » واستمر على تلك الطريقة وكذلك الصحابة فالتابعون وسائر المسلمين، ويمكننا أن نذكر في النسيان والزكاة والحج وسائر الأوامر القرآنية، فالصورة العملية التي رسمها الرسول عليه السلام لا لفظ القرآن هي السنة، وهي في الحقيقة تفسير عملي للقرآن، وهي من هذه الطائفة على من الروايات اللفظية بمراتب كثيرة الالفاظ المرادفة للسنة .

وردت في القرآن الكريم وكلام الرسول وأقوال الصحابة كلمات أخرى مؤدية لمفهوم السنة مثل السبيل ، والصراط المستقيم ، والاسوة الحسنة . وكلها تفيد معنى الطريقة المسلوكة ومعنى الاتباع، يعني ان الطريق الذي سلكه النبي عليه السلام وأصحابه والمؤمنون هو السنة ، هو السبيل ، هو الصراط المستقيم ، وهذا المفهوم هو الذي وضع له امام أهل السنة مائة رحمة الله كلمة (الموطأ) وسمى به مجموعة رواياته^١ ومعنى المرطأ في اللغة الطريق المهد الذي وطئه الناس كثيرا ، فكأنه يعني به الطريق الذي مهده ووطئه النبي عليه السلام وأصحابه الكرام ، وهو طريق الاسلام والتفسير الصحيح للقرآن —

(١) المنار : هذا غير مسلم ففي المرطأ كثير من الاحاديث القولية الأحادية من مرفوع وموقوف ومرسل ومنها ما لم يبلغ أن يكون سنة متواترة بعمل جميع الصحابة والتابعين به على ما قاله الكائن في معنى السنة . ولأجل ما فيه من المسائل المختلف فيها أن الامام مالك ما عرض عليه عازن الرشيد من تعليق الموطأ في الكعبة وحمل الناس على ما فيه وعلى إبداء بقوله له : لا تعمل فان أصحاب رسول الله (ص) اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان وكل يصيب اه وإنما سماه الموطأ لان علماء المدينة واطوه ووافقوا عليه

المنار . ج ٩ م ٣٠ السنة والبدعة وجمع كلمة المسلمين بالسنة ٦٨٥

الكتاب والسنة .

كثيراً ما ترد في الحديث كلمتا (الكتاب والسنة) مقرونتين كما ورد في الوصايا النبوية الشريفة قبيل وفاته (تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله تعالى وسنة رسوله) فالمراد بهذه السنة المقرونة بالكتاب هو عمل الرسول المتواتر ، وطريقه المسلك الممهّد الذي هو التفسير العملي الصحيح للقرآن ، وليس المراد بها كل رواية رويت بالسند اللفظي فلان عن فلان —
السنة والبدعة .

لعلك فهمت الآن حقيقة السنة التي ورد الأمر باتباعها والوعيد الشديد لتاركها المخالف لها كقول عليه السلام (عليكم بسنتي) وقوله (من رغب عن سنتي فليس مني) فهذا الشيء اعني السنة يقابلها (البدعة) ومعناها اللغوي (الأمر المستحدث) والشرعي ما يبدعه النبي عليه السلام بقوله (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) وهاتان الكلمتان تستعملان دائماً ككلمتين متضادتين ، لان السنة هي الطريق الذي كان عليه الرسول وأصحابه ، والبدعة هي ترك ذلك الطريق والانحراف عنه وسلوك طريق آخر مخترع (١) فلماذا كانت الأولى هداية والثانية ضلالة —

أثر السنة في جمع كلمة المسلمين

المسلمون متفقون في أشياء كثيرة ومختلفون في أشياء أخرى ، وهذا الاختلاف يرجع ابتداءً إلى القرن الأول ، ولكن إذا دققنا النظر وجدنا أن المسائل التي اختلفوا فيها هي من قبيل النظريات التي لا يمكن فيها التمسك بالشهادة العملية ، مثلاً أكبر المسائل النزاعية بين أهل السنة والشيعة هي مسألة الخلافة هل هي بالنص أو بشورى المسلمين ؟ وأهم المسائل الخلافية بين المعتزلة والاشاعرة والمزيدية هي (١) المنار : لا يشترط في محقق البدعة ترك شيء من السنة فكل ما أحدثه الناس من قول وعمل في الدين وشعائره مما لم يؤثر عنه (ص) وعن أصحابه فهو بدعة وضلالة . فبين ترك السنة والابتداع عموم وخصوص يجتمعان في بعض الأمور ويوجد كل منهما وحده

٦٨٦ معيار السنة والبدعة وما هو من الاسلام وما ليس منه المنارج ٩م ٣٠

رؤية الله تعالى يوم القيامة هل تكون بهذه الابصار أم لا ؟ فهذه وأمثالها كلها أمور نظرية أتني أنها ليست من الأمور العملية المحسوسة ولا يتأتى فيها شهادة العمل^(١) وأما المسائل العملية كالصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد فلم يختلف المسلمون فيها اختلافا كبيرا والسبب في ذلك أن سنة الرسول عليه السلام كانت دائما نصب أعينهم ، ومثلا أعلى لهم ، وهذا من الخصائص الكبرى للاسلام وأما الاختلاف في مثل الفماعة خاف الامام ووضع اليدين في الصلاة ورفع اليدين فاذا طرحنا الغلو والتعصب من الفريقين رجع الامر إلى المناقشة في الافضية ، وكذلك الامر في المسائل الاجتهادية والامور المتجددة في المعاملات والقضاء والسياسة الاسلامية فلاختلاف فيها انما هو في اختيار الجانب الراجح حسب اختلاف الازمنة والامكنة وعقلية الشعوب الاسلامية

معيار السنة والبدعة

من القواعد المسلمة في جميع الاديان والمذاهب ، أن أحسن العصور لكل دين ومذهب انما هو عصر صاحب المذهب نفسه ثم عصر خلفائه وأصحابه الذين أخذوا منه الدين ولازموه في السراء والضراء ثم يطراً عليه الضعف شيئاً فشيئاً ويتسرب اليه الخلل وتختلط فيه الاشياء الدخيلة المنافية لروحه وتعاليمه — فإذا طبقنا هذه القاعدة السكلية (التي هي موافقة للعقل وللناموس الطبيعي أيضا) على الاسلام وجب أن يكون عصره الذهبي الخلي عن التحريف والشوائب ، هو عصر الرسول عليه السلام وخلفائه الراشدين ، فكل أمر وجدناه معمولاً به في ذلك العصر عامناً أنه من الدين ويقال له سنة ، وكل ما حدث بعده عرفنا أنه دخيل في الدين ويسمى بدعة . فهذا هو المعيار للسنة والبدعة ، أو بعبارة أخرى لما هو من الدين ولما ليس منه — فكل من يدعي أن الامر الفلاني من الدين والامر الفلاني (١) فيه أن الخلافة من الامور العملية ولكنهما من عمل جماعة المسلمين لا من سنة الرسول (ص) فلا يكفر مخالفتها ، واجتماعهم العملي دليل على عدم وجود نص قطعي فيها . وسيدنا علي وآله عليهم السلام لم يحتجوا على ما بهتقدون من أولوياته بالنص بل وافقوا الجمهور وبذلك كان اجماعاً عملياً

ليس منه فعليه أن يزن دعواه بهذا الميزان ويثبت أن الشيء الذي يزعم أنه من الدين كان موجوداً في زمن الرسول وأصحابه، وأن الشيء الذي بعده دخيلاً فيه لم يكن في ذلك العصر مثلاً : ادعت طائفة في زماننا أن الصلوات المفروضة على المسلمين في اليوم والليلة إنما هي مرتان أو ثلاث ، وإن طريقة الصلاة كذا وكذا لا كما يصلونها المسلمون ، فلوجب على هؤلاء أن يثبتوا أن النبي عليه السلام وأصحابه ما كانوا يصلون في اليوم والليلة إلا مرتين أو ثلاثاً ، وأنهم ما كانوا يصلون إلا بالطريقة التي يدعيها هؤلاء ، وأنه بعد تدوين كتب الحديث صار المسلمون يصلون خمس مرات ، و زادوا فيه كذا وكذا من الأركان تبعاً للمحدثين والفقهاء ، فإن لم يستطيعوا إثبات ذلك — ولن يستطيعوا إلى يوم القيامة — يكون مآل دعواهم أن النبي عليه السلام أخطأ في فهم الوحي الذي أنزل عليه (حاشاه من ذلك) وأن هؤلاء الأعاجم الجبلية وفقوا لإصلاح ذلك الخطأ وبيان الصواب فهل يمكن لمسلم بل لعاقل أن يتفوه بهذا الكلام الجنوني ؟ أعاذنا الله من ذلك

اشتقاق كلمة السنة

زعم بعض الجبهة من أعداء السنة أن كلمة السنة مأخوذة من كلمة "مسناة"، العبرانية وعال دعواه بأنه كما أن اليهود تركوا التوراة وعملوا بمجموعة الروايات الإسرائيلية وسموها "مسناة"، فكذلك المسلمون لما تركوا القرآن وعملوا بالأحاديث اشتقوا لها اسماً من "مسناة"، اليهودية وسموها (سنة) ، وهذا زعم باطل ، وادعاء فاسد ، ويكفي في الرد عليه أن كلمة السنة وردت في القرآن الكريم في مواضع متعددة بهذا المعنى أعني معنى العادة والطريقة المستمرة مثل قوله تعالى في سورة الإسراء (سنة من قد أرسلنا قبلك من رسلنا) وقوله في سورة الأنفال (فقد مضت سنة الأولين) وفي سورة فاطر (فإن تجد لسنة الله تبديلاً، ولن تجد لسنة الله تحويلاً) فالمسلمون اقتبسوا كلمة السنة من القرآن وخصصوها في الاستعمال بسنة الرسول وأصحابه

هذا ما أردنا بيانه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله تعالى

على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

تعليق المنار

نشكر اصدقينا العلامة السيد سليمان الندوي هذا المقال النفيس في الرد على اعداء السنة المبتدعين ، وهذه البدعة قديمة العهد ، ولكن لم نعلم أنها صارت مذهبا يدعى اليه في الهند الا من مقاله هذا . وقد كنا فتحنا باب المناقشة في هذه البدعة في المجلدين التاسع والعاشر من المنار أي منذ سنة ١٣٢٤ (الموافق سنة ١٩٠٦م) فكانت موضوع مناظرة وكان حكم المنار فيها في الجزء ١٢ من ذلك المجلد ان الاسلام هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ومما قلنا في الحكم «وانما السنة تسيرته ﷺ في الهدى والاهتداء بالقرآن وهو أعلم الناس به وأحسنهم هديا ، وإطلاقها على ما يشمل الاحاديث اصطلاح حادث — إلى ان قلنا — فما مضت السنة على أنه حتم في الدين فهو حتم ، وما مضت على أنه مستحسن مخير فيه فهو كذلك في الدين وفصلنا ذلك ثم أعدنا هذا البحث مرارا آخرها ما نشرناه في فتاوى الجزء السابع من المجلدات التاسع والعاشر من ومن التريب أننا نرى أمم العلم والحضارة تعنى بحفظ ما ينقل عن علمائها وادبائها في التشريع والحقوق والحكم والآداب ويفخر بعضها بعضهم وبآثارهم ونرى هؤلاء الخندواين من مبدعة المسلمين لا يكتفون بهم فهم حقوق علماء ماتهم ومؤسسي حضارتها ومجدداتها بالعلم والعمل والسياسة والآداب ، بل يبتدون سنة الرسول الذي يدهون اتباع ملته وما روى سلفهم عنه من التشريع والحكم والآداب ، ومنهم من يدعي اتباع سنته العملية التي تلقاها عنه أصحابه بالعمل دون ما ثبت عنه بالاحاديث القولية وان كانت صحيحة المتون والاسانيد لا يعارضها معارض من القرآن ولا قطعي آخر يثبت العلم والعقل ، ويدعون أنهم يتبعون نصوص القرآن كأن فهمهم وبياناتهم له وحرصهم على العمل به فوق فهم من أوحى اليه وكلفه الله تعالى بيانه بالقول والعمل وعصمه من الخطأ في كل ما يبلغه عنه من نصوصه ومن المراد منها أي من كل ما هو دين وشرع .

وإذا كان السيد الندوي يعجب من صدور هذا الضلال عن بعض الاعاجم في الهند فنحن أحق بالعجب منه عند ما نرى بعض هؤلاء المعادين لهديه ﷺ من الناشئين في البلاد العربية الذين تلقوا شيئا من فنون لسان العرب كما يجب ان

يكونوا به اصح فهما للقرآن من اوائلك الاعاجم الذين عناهم أخونا السيدالندوي،
واغرب ما رأيناه من تأويل هؤلاء لآيات القرآن بما تبرأ منه لغته وما مضت
به السنة النبوية وإجماع الامة سلذها وخلفها من قول وعمل - هو زعم بعضهم ان
القرآن يدل على بطلان التسري، وتأويله بل تحريفه مثل قوله تعالى (فان ختم
الا تعدلوا فواحدة أو ما ملئت أيمانكم) وقوله (ومن لم يستطع منكم طولا
ان ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات) بأن المراد بما
ملكتم الايمان الخوادم الحرائر !! ونحمد الله تعالى أنه لم يوجد في هذه البلاد
أتباع لهذا الرجل كما وجد أمثاله في الهند في هذه الاثناء ومن قبلها حين قام
مرزا غلام أحمد القادياني يدعي أنه هو المسيح، وحرف الآيات القرآنية
والاحاديث النبوية بما تبرأ منه اللغة العربية حقيقتها ومجازاتها وكنياتها

وقد علم الاستاذ الندوي وغيره أنه كان قام في هذه البلاد من زعم أن
الإسلام الذي يجب على الناس الاهتداء به هو العبادات فقط، أي كما يفهمه
هؤلاء المبتدعة الذين لا يقيم أكثرهم لها ركنا، وأما ما في القرآن والسنة من
الشرائع والاحكام السياسية والاجتماعية والمدنية والعقوبات فلا يوجب الله
يزعمه عليهم اتباعها !! بل يبيح لهم ان يتبعوا أي قانون بشري يخالفها !

والذي نعلمه بالاختبار ان بعض هؤلاء الدعاة إلى هدم الإسلام جاهل
غبي قد فتن بحج الظهور، وبعضهم ملحد يدعو المسلمين الى الأخذ لهوى في
نفسه، أو خدمة لبعض الدول الطامعة في بلاد الإسلام واستعباد المسلمين، التي
علمت بالاختبار أنهم لا يقبلون الاستعباد ماداموا مستمسكين بعروة الإسلام
دين السيادة والعزة والملك، الذي نسخ جميع الشرائع وجعله الله الدين الآخبر
الكامل للبشر كما هم الى أن تقوم الساعة. فيجب على جماعة المسلمين في كل قطر ان
يقيموا الحجج المعقولة على ضلاله جميع هؤلاء المبتدعة ووجوب الاعتصام بكتاب
الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وهدى سلف الإسلام الصالحين، وعدم الاعتداد بإسلام
من لا يبتدي بالسنة ولا بمن يحرف القرآن بتفسير يخالف قواعد اللغة وضروريات
الدين وإجماع السلف الصالحين فن غايهم ان لا يبقى من الإسلام شيء يخلطه الله اجمعين

٦٩٥ مساواة المرأة للرجل .. سلطان الدين الأعلى المنار: ج ٩ م ٣٠

مساواة المرأة للرجل في الحقوق والواجبات

الرد التفصيلي في موضوع المناظرة

— ٧ —

سلطان الدين الأعلى

ان الشعور بقوة فوق قوى الطبيعة ، و سلطان غيبي أعلى من نواميس الخليقة ، وجدان غريزي في أنس البشر ، لذلك كانوا اولاً يزولون بخضوع خضوع التعبد لكل ما يظهر لهم أنه صادر عن ذلك السلطان الغيبي الأعلى لمخالفته السنن الطبيعية ومجيبته على غير نظام الاسباب والمسببات ، وأما يخطئون أحياناً في التمييز بين الحقيقي والوهمي من خوارق العادات ، فلاول كآيات التي أيد الله تعالى بها انبياءه الرسلين ، والثاني كالمصادفات والسحر وشعوذة الدجالين ، وأشهر الالهة لهما الآيات التي أيد الله بها نبيه موسى (ع . م) والتخيلات الصناعية التي جاء بها سحرة فرعون .

ولما كانت تلك الآيات الكونية لا يؤمن بها الا من شاهدها مدركاللفرق بينها وبين السحر والشعوذة ومن ثبت عنده الامران بالتواتر القطعي ، ولما كان اجتماع الامرين عزيزاً نادراً بعد طول الزمان ، وكان ذلك محتملاً للشك والتأويل والاحتمال ، جعل الله تعالى آية ختم النبيين حسية عقلية ، دائمة باقية ، وجعل دلائلها على رسالته علمية برهانية ، ألا وهي ظهور أعلى العلوم الالهية ، والقواعد الادبية ، وأرقى الاصول التشريعية ، من سياسية ومدنية وشخصية ، وأنفع الوصايا الصحية ، وأصلح السنن الاجتماعية ، والإرشاد إلى العلوم الصحيحة ، وأبلغ الحكم العقلية ، والمواعظ التاريخية ، في كتاب معجز للبشر بأسلوبه ونظمه وتأثيره وهدايته وبلاغته ، واشتماله على أخبار الغيب الماضية والحاضرة والمستقبلية — وكون هذا كله جاء على لسان نبي أمي لم يقرأ قبل هذا الكتاب سطرأ ، ولا نظم شعراً ، ولا ارتجل خطبة ، ولا نطق بحكمة . وقد جاء هذا كله دفعة واحدة بعد بلوغ شدة

النار : ج ٩ م ٣٠ برهان الاسلام العلمي العقلي واتباع اوروبا للخرافات ٦٩١

واستكماله للاربعين من عمره ، ثم كان من تأثيره في قلب نظام الكون كله ، واستيلاء قومه الاميين بهديه وتأثيره على أعظم أمم الارض ودولها علما وحضارة وقوة وثروة ، حتى صاروا يدخلون في دينه أفواجا الخ . فأبي برهان على الوحي الالهي والتشريع السماوي أظهر وأبهر وأنور وأقهر للقلوب والعقول من هذا ؟ من أعظم ما انفرد به هذا التشريع الالهي دون سائر الشرائع السماوية والارضية — إبطال ظلم جميع البشر وتحقيرهم للنساء وهضمهم لحقوقهن فيما سبى من مآذجه العليا في مقالاتنا هذه ، ولو لم يكن منه إلا قوله تعالى (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم) وإلا قول نبيه صلوات الله وسلامه عليه في تربيتهم وتعليمهم «أيا رجل كانت عنده وليدة فعلمها فأحسن تعليمها ، وأدبها فأحسن تأديبها ، ثم أعتقها وتزوجها فله أجران » رواه الامام أحمد والبخاري ومسلم وأصحاب السنن إلا أبا داود من حديث أبي موسى الأشعري (رض) وإلا قوله ﷺ في تكريمهن « ما أكرم النساء إلا كريم ، وما أهانهن إلا لئيم » رواه ابن عساکر من حديث علي كرم الله وجهه — لو لم يكن إلا هذا وذاك لكفى تفضيلا للاسلام على جميع الشرائع والقوانين ، وإذا لم يكن هذا الاصلاح العظيم وحيا لذلك النبي الامي فمن أين جاء ؟

ولكن هؤلاء الملاحدة يدعوننا إلى نبذ هذا الاصلاح الذي تخضع له أنفس المؤمنين سرا وجهرًا متى علموه وتربوا عليه ، وإلى تقليد البلاشفة وأمثالهم من ملاحدة الافرنج ومن سرت اليهم عدواهم وهم يثنون منها ، ويود حزب تجديد الاحاد والاباحة لو يزجوننا فيها .

مع هذا كله نرى السواد الاعظم من شعوب اوروبا كلها يخضعون لغير المعقول من الدين مما ليس له نظير في الاسلام كالتثليث والوهية المسيح واستحالة الخبز الخمر الى لحمه ودمه حقيقة لا مجازًا ، بل يخضع الملايين منهم للخرافات الوهمية باسم لدين كالعين المقدسة التي يزعمون أنها تشفى المرضى في فرنسا

نعم ان هذه العقائد وأمثالها كانت سببا لكثرة الاحاد في اوروبا ولرواج لافكار المادية التي أفسدت الاخلاق وقوضت أركان الفضائل حتى في المتدينين ،

كما كان سلطان البابوات الشديد الوطأة على العقول والابدان والحكام، سبباً لما نجم في القرون الوسطى من قرون الاحاد ، ولحدوث ما يسمى مذهب الاصلاح . وقد بلغ طغيان الافكار المادية والاسراف في الشهوات البدنية حددهما الاقصى في أثناء حرب المدينة الاخيرة وبعدها ، ثم طفق الناس هناك يتلمسون هداية الدين للخروج من هذه الفوضى التي دمرت تلك القيصريّة الروسية الواسعة بالحكم البلشفي أو كادت ، فالحكومة البلشفية هي الدولة الوحيدة التي تكره الشعوب المقهورة بقوتها على ترك أديانهم وابعاد الفجور لذنائهم ورجالهم ، وقطع أسلاك عقود الزوجية ، ونثر ما كان يجمعه نظامها من أفراد الاسرة ، وجعل القول للمرأة فيمن تلصق به ولدها ، فالقانون البلشفي يجبر كل رجل على نفقة من تلصقه به من أولادها (١) فعمّمت الخطوب ، وتفاقت الكروب . واستشرى الفساد ، وخرب كثير من البلاد ، وهلك الملايين من العباد، وحل الرعب في كبريات الدول ، أن تسري إلى شعوبها عدوى هذا الخلل. وصارت كل حكومة من حكومات الارض تضرب الحجر السياسي لمنع هؤلاء الناس من دخول بلادها ، وتخشى من عاقبة تفلت أحدهم أشد مما تخشى من الصاب بأشد الامراض الوبائية أن يندس فيها ، اذ لا عاصم من عدواها إلا الاعتصام بالدين ، وقد كادت تنفصم عروته بالفوضى الادبية ، وشعر العلماء والحكماء وكذا الحكام بوجود تجديد هدايته، وطققوا يؤلفون الجمعيات ويصنفون الكتب في ذلك، وقد ذهبوا فيه خمسة مذاهب : مذهب المصريين ، ومذهب الاصوليين ، ومذهب الروحانيين ، ومذهب العلم المسيحي ، ومذهب الكاثولوية البابوية

يحد القارىء بيان هذه المذاهب في الجزء الثالث من مجلد المنار الثلاثين (أي مجلد هذا العام الهجري) وإنما نقول بالاجمال إن المصريين يرجحون استقلال العقل في العقائد ويلتزمون تعاليم الكنيسة في الامور الادبية والمواعظ، وقد كثروا بعد الحرب في بلاد الانكليز ، وأما الاصوليون فيرجعون في الدين إلى عقائد أهل القرن السابع عشر وهو التسليم والاذعان لنصوص التوراة

(١) أثبت هذا كاتب أمر بكاني واتباعه الامير شكيب وستنشر انتقاده

المنار: ج ٩ م ٣٠ جنائية، لاحد مصر على مكانتها في الاسلام والعرب ٦٩٣

بظواهرها حتى التاريخية ورد كل ما يخالفها من أحكام العقل ومقررات العلم ولا سيما مذهب النشوء والارتقاء، وأكثر اتباع هذا المذهب في الولايات المتحدة، وأما الكتب التي يؤلفونها فمنها ما هو مدح في الإسلام وكتابه ونبيه صلى الله عليه وسلم ومنها ما هو في التنفير عنه خوفا من انتشاره، ومنها ما هو نفي لالهية المسيح. وتفصيل هذا كله في المنار

أفلسنا نحن المسلمين أحق وأجدر باتباع نصوص ديننا القطعية، وكلها موافقة للعقل والعلم والمصلحة، واتباع الراجح من نصوصه الظنية الاجتهادية أيضا، وهي واقية لنا من مفسدات البشعية، ونزغات المادية. ومفسدات الاباحية، وحافضة لصحتنا الجسدية، وفضائلتنا النفسية؟

أولست مصر أولى البلاد الاسلامية بالاعتصام بهذا الدين القويم من سائر الاقطار الاسلامية لان لها فيه من الفوائد والمصالح الدينية والادبية والسياسية والاقتصادية ما ليس لغيرها...؟

بلى، ان مصر مرشحة بل مرجحة بعد سقوط لدولة العثمانية: إعادة العالم الاسلامي من مشرقه الى مغربه، وهؤلاء الملاحدة يريدون حرمانها من هذه الزعامة بما يشنون فيها من دعاية الاحاد الذي يضرها ولا ينفي الا الجانب الطامعين فيها. بلى، ان مصر كانت مع وجود الدولة العثمانية زعيمة الامة العربية في لغتها وعلمها الادبية والدينية، وهؤلاء الملاحدة يريدون اسقاطها من هذه الزعامة بالتحسن في اللغة العربية والآداب العربية والثقافة العربية والمدنية العربية والديانة العربية، ويحاولون ان يتدعوا لثقافة أوربية. ومدنية فرعونية، ولو كان للفراعنة لغة حية مدونة لتلدوا الترك بوجوب استبدالها باللغة العربية، وتجرى تعليم اللغة العربية فنظروا إليها المسلمون اغافلون فيما يريد منكم هؤلاء الملحدون الاباحيون، وما يظهرونهم به اخوانهم المنافقون (ودوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء فلا تتخذوا منهم أولياء، - أولئك حزب الشيطان إلا إن حزب الشيطان هم الخاسرون) وان حزب الله هم المفلحون.

﴿ حكم الله في المساواة بين الرجال والنساء ﴾

- ٨ -

أبدأ هذا الرد التفصيلي بالكلام العام في موضوع المساواة الذي فسرت به الآية الكريمة التي ذكرتها في المقالة السابقة وقد كنت نشرته في الجزء العاشر من مجلد المنار الثامن الذي صدر في جمادى الأولى سنة ١٣٢٣ (يوليو ١٩٠٥) أي قبل أن تخلق الأنسة هانم محمد وقبل أن يصير محمود عزمي كاتباً. وهذا نصه نقلاً عن الجزء الثاني من التفسير مع اختصار قليل ، قال تعالى :

(وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ مِثْلُهُنَّ دَرَجَةٌ)

هذه كلمة جليظة جداً جمعت على إنجازها ما لا يؤدي بالتفصيل إلا في سفر كبير ، فهي قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق إلا أمراً واحداً عبر عنه بقوله (والرجال عليهن درجة) وهذه الدرجة مفسرة بقوله تعالى (٤ : ٣٤ الرجال قوامون على النساء) الآية وقد أحل في معرفة ما لهن وما عليهن على المعروف بين الناس في معاشراتهم ومعاملاتهم في أهليهم ، وما يجري عليه عرف الناس هو تابع لشرائعهم وعمائدهم وآدابهم وعاداتهم . فهذه الجملة تعطي الرجل ميزاناً يزن به معاملته تزوجه في جميع الشؤون والاحوال ، فذا هم بمصائبها يأمر من الأمور يتذكر أنه يجب عليه مثله بآرائه ، ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما « اني لا أزين لامرأتي كما تزين لي لهذه الآية . »

وليس الرد بالمثل لأعيان الاشياء وإنما أراد أن الحقوق بينهما متبادلة وأنهما كفاء . فما من عمل تعمله المرأة للرجل إلا للرجل عمل يقابله لها إن لم يكن مثله في شخصه ، فهو مثله في جنسه ، فهما متماثلان في الحقوق والاعمال ، كما أنهما متماثلان في الذات والاحساس والشعور والعقل ، أي أن كلا منهما بشر تام له عقل يتفكر في مصالحه ، وقلب يحب ما يلائمه ويسر به ، ويكره ما يلائمه وينفر منه ، فليس من العدل أن يتحكم أحد الصنفين بالآخر ويتخذة عبداً

المنار : ج ٩ م ٣٠٠ سبق الاسلام الملل كلها في حقوق النساء ٦٩٥

يستندله ويستخدمه في مصالحه ، لاسيما بعد عقد الزوجية والدخول في الحياة المشتركة التي لا تكون سعيدة إلا باحترام كل من الزوجين الآخر وقيام بحقوقه

قال الاستاذ الامام قدس الله روحه : هذه الدرجة التي رفع النساء اليها لم يرفعهن اليها دين سابق ، ولا شريعة من الشرائع ، بل لم تصل اليها أمة من الأمم قبل الاسلام ولا بعده ، وهذه الامم الاوربية التي كان من تقدمها في الحضارة والمدنية أن بالغت في تكريم النساء واحترامهن وعنيت بتربيتهم وتعليمهن العلوم والفنون ، لا تزال دون هذه الدرجة التي رفع الاسلام النساء اليها ، ولا تزال قوانين بعضها تمنع المرأة من حق التصرف في مالها بدون اذن زوجها ، وغير ذلك من الحقوق التي منحها إياها الشريعة الاسلامية من نحو ثلاثة عشر قرناً ونصف ، وقد كان النساء في اوربا منذ خمسين سنة بمنزلة الارقاء في كل شيء كما كن في عهد الجاهلية عند العرب او أسوأ حالا ، ونحن لا نقول ان الدين المسيحي أمرهم بذلك لاننا نعتقد أن تعليم المسيح لم يخلص اليهم كاملاً سالماً من الاضافات والبدع ، ومن المعروف أن ما كانوا عليه من الدين لم يرق للمرأة وإنما كان ارتقاؤها من أثر المدنية الجديدة في القرن الماضي

وقد صار هؤلاء الافرنج الذين قصرت مدنيتهم عن شريعتنا في اعلاء شأن النساء يفخرون عايننا بل يرموننا بالهمجية في معاملة النساء، ويزعم الجاهلون منهم بالاسلام أن ما نحن عليه هو أثر ديننا . ذكر الاستاذ الامام في الدرس ان أحد السائحين من الافرنج زاره في الازهر وبيناهما ماران في المسجد رأى الافرنجي بنتا مارة فيه فبهت وقال ماهذا ؟ أنى تدخل الجامع !!! فقال له الامام وما وجه الغرابة في ذلك ؟ قال اننا نعتقد أن الاسلام قرر أن النساء ليس لهن أرواح وليس عابهن عبادة . فبين له غلطه وفسر له الآيات فيهن . قال فانظروا كيف صرنا حجة على ديننا ، وإلى جهل هؤلاء الناس بالاسلام حتى مثل هذا الرجل الذي هو رئيس لجمعية كبيرة فما بالسك بعامتهم ؟

إذا كان الله قد جعل للنساء على الرجال مثل ما لهم عليهن إلا ما يميزهم به من الرياسة ، فالواجب على الرجال بتمتضي كفالة الرياسة ان يعلموهن ما يمكنهن من

٦٩٦ ما يجب على الرجال والنساء جميعاً في عصرنا المنار: ج ٩ م ٣٠

القيام بما يجب عليهم ، وبجعل لمن في النفوس احتراماً يعين على القيام بحقوقهن ويسهل طريقه ، فان الانسان بحكم الطبع يحترم من يراه مؤدباً عالماً بما يجب عليه عاملاً به ، ولا يسهل عليه أن يمتهنه أو يهينه ، وإذا بدرت منه بادرة في حقه رجع على نفسه باللائمة فكان ذلك زاجراً له عن مثلها

خاطب الله تعالى النساء بالايان والمعرفة والاعمال الصالحة في العبادات والمعاملات كما خاطب الرجال ، وجعل لمن عليهم مثل ما جعله لهم عامين ، وقرن أسماءهن بأسمائهم في آيات كثيرة ، وبأبغ النبي ﷺ المؤمنات كما بأبغ المؤمنين ، وأمرهن بتعلم الكتاب والحكمة كما أمرهم ، واجمعت الامة على مامضى به الكتاب والسنة من انهن مجزيات على اعمالهن في الدنيا والآخرة ، أفيجوز بعد هذا كله ان يحرم من العلم بما عليهم من الواجبات والحقوق لربهن ولبعولتهن ولا اولادهن ولذي القربى والائمة والملة ؟

العلم الاجمالي بما يطلب فعله شرط في توجه النفس اليه إذ يستحيل ان توجه الى المجهول المطلق ، والعلم التفصيلي به المبين لفائدة فعله ومضرة تركه يعد سبباً للعناية بفعله والتوقي من اهائه ، فكيف يمكن للنساء ان يؤدين تلك الواجبات والحقوق مع الجهل بها إجمالاً وتفصيلاً ؟ وكيف تسعد في الدنيا او الآخرة أمة نصفها كالبهايم لا يؤدي ما يجب عليه لربه ولا لنفسه ولا للناس ؟ والنصف الآخر قريب من ذلك لانه لا يؤدي إلا قليلاً مما يجب عليه من ذلك ، ويترك الباقي ومنه اعانة ذلك النصف الضعيف على القيام بما يجب عليه او إزمه إياه بما له عليه من السلطة والرياسة .

ان ما يجب أن تعلمه المرأة من عقائد دينها وآدابها وعباداته محدود ، ولكن ما يطلب منها لنظام بيتها وتربية اولادها ونحو ذلك من أمور الدنيا كأحكام المعاملات — ان كانت في بيت غني ونعمة — يختلف باختلاف الزمان والمكان والاحوال ، كما يختلف بحسب ذلك الواجب على الرجال ، إلا ترى الفقهاء يوجبون على الرجل النفقة والسكنى والخدمة اللائقة بحال المرأة ؟ ألا ترى أن فروض الكفايات قد اتسعت دائرتها فبعد ان كان اتخاذ السيوف والرماح والقسي

كافياً في الدفاع عن الحوزة صار هذا الدفاع متوقفاً على المدافع والبنادق والبوارج وعلى علوم كثيرة صارت واجبة اليوم ولم تكن واجبة ولا موجودة بالأمس؟ ألم تر ان تمرىض المرضى ومداواة الجرحى كان يسيراً على النساء في عصر النبي ﷺ وعصر الخلفاء رضي الله تعالى عنهم ، وقد صار الآن متوقفاً على تعلم فنون متعددة وتربية خاصة؟ أي الامرین أفضل في نظر الاسلام؟ أتمرىض المرأة لزوجها اذا هو مرض أم اتخاذ ممرضة أجنبية تطالع على عورتها وتكتشف مخبات بيته؟ وهل يتيسر للمرأة أن تمرض زوجها أو ولدها اذا كانت جاهلة بقانون الصحة وباسماء الادوية؟

نعم يتيسر لسكثيرات قتل مرضاهن بزيادة مقادير الادوية السامة أو بجعل دواء مكن آخر .

(وقد ذكرنا في التفسير ههنا كلاماً للمحدثين والفقهاء في حقوق كل من الزوجين على الآخر كقول الاكثرين ان المرأة لايجب عليها للرجل غير الطاعة في نفسها دون خدمة الدار ورده بأمر النبي ﷺ ، بتأطية بخدمته البيت وبأمر علي بما كان في خارجه وجزم بعض المحققين من الخبائلة ان ذلك يرجع الى عرف الناس . ثم قلنا) وما قضى به النبي ﷺ بين بنته وريبه وصهره (عليهما السلام) هو ما تقضي به فطرة الله تعالى وهو توزيع الاعمال بين الزوجين : على المرأة تدبير المنزل والقيام بالاعمال فيه ، وعلى الرجل السعي والكسب خارجه ، وهذا هو المأثلة بين الزوجين في الجملة . وهو لا ينفك في استعانة كل منهما بالخدم والاجراء عند الحاجة الى ذلك مع القدرة عليه ، ولا مساعدة كل منهما للآخر في عمله أحياناً إذا كانت هناك ضرورة . زارنا ذلك هو الاصل والتقسيم الفطري الذي تقوم به مصلحة الناس وهم لا يستغنون في ذلك ولا في غيره عن التعاون (٢ : ٢٨٦ لا يكاف الله نفساً الا وسعها — وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان واتقوا الله) وما قاله الشيخ تقي الدين وما بينه في الانصاف من الرجوع الى العرف لا يعدوما في الآية الشريفة قيد شعرة

وإذا أردت أن تعرف مسافة البعد بين ما يعمل أكثر المسلمين وما يعتقدون

من شريعتهم فانظر في معاملتهم لنسائهم تجدهم يظلمونهن بقدر الاستطاعة لا يصد أحدهم عن ظلم امرأته إلا العجز، ويحملونهن ما لا يحملهن إلا بالتكليف والجهد، ويكثر الشكوى من تقصيرهن، ولئن سألتهم عن اعتقادهم فيما يجب لهم عليهن ليقولن كما يقول أكثر فقهاءهم إنه لا يجب لهن خدمة ولا طبخ ولا غسل ولا كنس ولا فرش ولا ارضاع طفل ولا تربية ولد ولا اشراف على الخدم الذين نستأجرهم لذلك، إن يجب عليهن إلا المكث في البيت والتماكين من الاستمتاع، وهذان الامران عديان، أي عدم الخروج من المنزل بغير إذن وعدم المعارضة بالاستمتاع، فلمعنى أنه لا يجب عليهن الرحيل عمل قط بل ولا للأولاد مع وجود آبائهم

وأما قوله تعالى (وللرجال عليهن درجة) فهو يوجب على المرأة شيئاً وعلى الرجل أشياء، ذلك ان هذه الدرجة هي درجة الرياسة والقيام على المصالح المفسرة بقوله تعالى (٤ : ٣٤) الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم) فالحياة الزوجية حياة اجتماعية ولا بد لكل من الزوجين من رئيس لان المجتمعين لا بد ان تختلف آراؤهم ورغباتهم في بعض الأمور، ولا تقوم مصالحهم إلا إذا كان لهم رئيس يرجع إلى رأيه في الخلاف، لنلا يعمل كل على ضد الآخر فتتفهم عروة الوحدة الجممة ويختل النظام، والرجل أحق بالرياسة لانه أعلم بالمصلحة وأقدر على التأييد بقوته وساه، ومن ثم كان هم الخطاب شرعاً بحماية المرأة والنفقة عليها، وكانت هي مطالبة بطاعته في المعروف وانتهى ما أردنا نقله من تفسيرنا للآية

﴿ مسألة المساواة في الميراث ﴾

— ٩ —

اول من ابدع الدعوة إلى المساواة بين الذكور والإناث في الارث وغيره شاب قبلي اسمه سلامة مومني الشهير عنه شدة البغض والشأن للإسلام وتعبت لهم فدحو ابلاده وحملوها الامامية عربية، وكان يفضل على ذات أن نفل

خاضعة للرومان المسيحيين على ظلمهم لقومه القبط ، وما هو معلوم بالتواتر من عدل العرب فيهم الذي لولاه لم يدخلوا في الاسلام افواجا بمحض اختيارهم حتى كان هذا سبباً لتبرم بعض عمال المسلمين بذلك وشكواه منه للخليفة الاموي العادل عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه بتقليله مال الجزية فأجابه عمر بتلك الكلمة المأثورة التي تشبه كلمات جده لأمه عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي « ان محمدًا ﷺ بعث هادياً ولم يبعث جانياً » فهذا البعض والشناخ للعرب والاسلام - ولسبب آخر يتعلق بالمبشرين كما يقال - أخذ سلامه موسى عهداً على نفسه أن يطعن فيها ، وينفر مسلمي مصر ويصددهم عنهما ، بالدعوة الى الاتحاد تارة والاندغام في الانكليز تارة ، وآخر ما رأيناه له دعوتهم الى دين البابية البهائية الذين جعلوا أساس دينهم القول بالوهية بهاء الله المدفون في عكا، وعبادته . وغرضنا من هذا تحويل المسلمين عن الاسلام ، ولو الى عبادة الشيطان ، وقد راجت دعايته الاتحادية عند بعض الملاحدة من المسلمين بعنوان التجديد فشايعوه عليه عدة سنين (١) ولكننا نراهم في هذه الايام قد شعروا أنهم مخطئون خاطئون ، إلا قليلا منهم لا يزالون مخدوعين .

منذ سنتين التي سلامه أفندي موسى محاضرة في جمعية الشبان المسيحيين ! بدعوى وجوب مساواة المرأة للرجل في الارث أينما كان مصدره بناء على ان الاسلام ظلمها بتفضيل الرجل عليها ، ثم تمكن من نشر هذه الدعاية الباطلة في مجلة الرابطة الشرقية في العام الماضي حتى اضطر رئيس الجمعية الى الرد عليه فيها ، وكاد هو وأمثاله يحدثون في الجمعية شقاقا يقضي عليها . وقد رد عليه كثيرون في ذلك الوقت وأخلفت ظنه (جمعية الاتحاد النسوي المصري) . اذ حاول اغواءها باغرائها بالمطالب بهذه المساواة فكتبت هدى شعراوي هانم يومئذ رداً عليه نشرته في الجرائد صرحت فيه بأنه ليس من موضوع هذه النهضة النسائية الخروج عن الشريعة أو عليها بتغيير أحكام الارث في الاسلام

(١) ان جريدة السياسة قد عنيت بنشر الدعاية الاتحادية وسلامه موسى .
يصرح ان عقيدته وعقيدة صديقه محمد حسين بك هيكل رئيس تحرير السياسة واحد:

٧٠٠ تأييد الدكتور الفخري القبضي لسلامه موسى النار : ج ٩ م ٣٠

ثم ان محمود عزمي افندي من زملائه أعاد هذه الدعاية في مناظرته لنا في كلية الحقوق من الجامعة المصرية ، واستند فيها الى شبهات عاطلة ، ودعاوى باطلة ، بينا فسادها هنالك بالبرهان ، وأيدنا فيها الرأي الاسلامي العام ، وأنكر الامير عمر طوسون باشا الشهير على الحكومة السماح للملاحدة بمثل هذا الجهر في الطعن على الاسلام والدعوة الى ترك نصوصه القطعية في مدارسها الرسمية وهي حكومة إسلامية ، وكتب بذلك الى سعادة وزير المعارف وهو وزير متدين والله الحمد ، لا يسمح بما كان يسمح به غيره من قبل .

بيد أننا رأينا بعد هذا كله قبلياً آخر كاتوليكيًا يقدر نصوص الكتب السماوية سواء أكانت معقولة أم غير معقولة ، وهو لم يشتهر بالاحاد ، ولم نعرف عنه قبل اليوم طعنًا في الاسلام ، قام يعزز سلامه موسى ومحمود عزمي في الغلو في مسألة مساواة النساء للرجال فجهر بمسألة وجوب مساواة الميراث في محاضرة ألقاها في الجامعة الاميركانية التبشيرية محتمياً بما لها من الامتيازات الاجنبية ، نكنا أشد قذفاً وفحشاً في الطعن على الاسلام وعلى المتدينين به ، واستهزاء بمن نكر حق النساء في هذه المساواة منهم من أمير ووزير وعالم نحرير (وهو لدكتور فرج ميخائيل)

ولم يكتف بالجهر بهذا السوء باللسان ، بل طبعه لتعميم الدعاية في البلاد ، قد بدده بعض الشبان المسلمين بالانكار في وجهه عند التصريح بهذه المسألة ، ثم ذهب أفراد منهم الى مكاتب جميع الجرائد اليومية فأخبروها بما كان ، ومنهم من كتب اليها بالرد والانكار ، فأجمعت على استقباح ذلك واستنفاذه ، ثم عته النيابة العامة للتحقيق معه تمهيداً للحكم عليه بما يستحقه جرمه ، وكانت فعلته اعية لسؤال بعض نواب الامة حكومتها في المجلس : ماذا فعلت في مقاومة هذا لهجوم على دين الامة وحكومتها ، الذي يخشى ان يكون موقداً لنار الشقاق الديني فيها ؟ اننا ندع هذا المتهور وشأنه مع الحكومة فلا نتصدى للبحث في العقاب قانوني الذي يستحقه ، ونختص بكلامنا ما يجب علينا شرعاً من الدفاع عن ديننا ، وجماته ، وتحذير المسلمين من دسائس الطاعنين به ، ومن تفنيد شبهاتهم على

للمنار : ج ٣٠ م ٩ وجوب الاذعان والتسليم لكل قطعي من الدين ٧٠١

ما يدعون من ظلم الاسلام للنساء في هذه المسألة وغيرها
أول ما أقوله في الواجب الاول ان أمر الدين ليس كأمر القوانين والعرف
القومي في جواز وضع نصوصه موضع البحث والنظر لتترك مالا نستحسنه منها
ونبقي ما نستحسنه ، بل مقتضى الدين عند جميع الامم ان يخضعوا وبيدوا الله
تعالى بقبول كل ما هو قطعي منه كما هو ، سواء أدركوا وجه حسنه ومنفعته أم لا
فشأنهم فيه كشأن المريض مع الطبيب النطاسي الماهر يقبل قوله في مرضه وما
يصف له من الدواء من غير ان يقيم له الدلائل والبراهين على فائدة الطب وعلى
وجوب جعل الدواء مركباً من أجزاء معدودة ، على نسب بينها محدودة . هذ
مع القطع بان الاطباء كثيراً ما يجهلون حقيقة المرض ، وكثيراً ما يخطئون في
وصف الدواء له ، وان طبيب الارواح والاجتماع بهداية الدين وأصول الشرع
هو الله المنزه عن الجهل والخطأ ، وانما يجوز للناس ان ينظروا في أدلة الاحكام
الدينية للتمييز بين القطعي منها وغير القطعي وعن حكمة ، التشريع والمصلحة التي
ناط بها الشارع الحكيم .

حضرت منذ ثلاثين سنة ونيف مجلساً من أرقى مجالس أركان النابغين من
هذه الامة في دار المرحوم سعد باشا زغلول في حي الظاهر كان منهم أحمد فتحي
زغلول وقاسم امين ، وكان واسطة عقدهم الاستاذ الامام رحمهم الله أجمعين وبقي
من الاحياء الذين حضروا تلك الجلسة الشيخ محمد زيد بك الفقيه المشهور ، دارت
المذاكرة بينهم كماداتهم في الاحكام الفقهية والقانونية والمقابلة بينها وما ينتقد
منها ، فجري على لسان أحدهم التمثيل بمسألة الربا ، فقال المرحوم قاسم امين : هذه
المسألة منصوطة في القرآن الكريم فيجب علينا أن نأخذها قضية مسلمة بدون
بحث وإلا كنا غير مسلمين ، وانما نبحت في الاحكام الشرعية الراجعة إلى اجتهاد
المجتهدين فوافق الجميع على قوله هذا

وللفيلسوف ابن رشد حكيم الاسلام في الاندلس الذي كانت فلسفته من
أعظم أسباب نهضة أوربا العلمية كلاة في هذا الموضوع وهي ان الفيلسوف
لا يستطيع لنفسه جعل الدين موضع بحث ونظر في قبوله والحاجة إلى الاهتداء به

٧٠٢ احتقار ملاحدة مصر للإسلام والمسلمين المنار : ج ٩ م ٣٠

أم لا؟ (أوقال كلمة بهذا المعنى) وعلل ذلك بقوله : لان هذا بمعنى التشكيك في
الفضيلة هل هي حاجة من حاج البشر أم لا ؟

وسأبين تفنيد ما زعمه عزمي من جواز ترك جميع أحكام الإسلام الدنيوية ومنها
الأرض واستبدال غيرها اذا ظهر بمقتضى تغير أحوال الزمان والمسكاة عدم صلاحيتها،
وأفصل ما أجملته في الجامعة من انقسام نصوص الدين الى قطعي الرواية والدلالة
لامجال للاجتihad فيه، وما هو غير قطعي فيجوز الاجتهاد فيه، وما يبيح ترك كل
منهما باذن الشارع من اضطرار وغيره وحكمة هذا التقسيم ومصلحة المسكفين فيه.

وإنما أقول هنا بالاختصار ان مثل هؤلاء الثلاثة الجاهلين بنصوص الإسلام
ومعانيها وأصولها وحكمها ، والكافرين بكتابه ورسوله ، ليسوا أهلاً لأن يأخذ
المسلمون بأرائهم وأقوالهم في شيء مما ذكر ، حتى ان ما يتعلق من ذلك برأي
الاطباء كالمرض المبيح للفطر في رمضان وترك استعمال الماء في الوضوء والغسل ،
والاضطرار المبيح لا كل المحرم أو شربه — لا يجوز الاخذ فيه بقول مثل الطيب
فخري ميخائيل في تعصبه وظهور تحامله على الإسلام واهانتة للمسلمين

وما جرى هؤلاء على هذا العدوان واحتمار المسلمين وحكومتهم معاً إلا الاسراف
في حرية الاتحاد والنسق في هذه العاصمة الذي لا نظير له في أوروبا ولا أمريكا
حتى صاروا يعتقدون ان المسلمين لم يبق عندهم مسكة من العيرة الدينية والحمة
الملية ، وهم يعلمون أنه لا يستطيع أحد في مدرسة من مدارس أوروبا ان يجاهر
بالظن في الإنجيل ولا في التوراة من الجهة التي يؤمن النصارى بها ، وقد بلغ من
تعصب طلبة العلم في الولايات المتحدة ان أقاموا النكير على استاذ مدرسة قرقيها
نظرية دارون المشهورة المخالفة للتوراة حتى اضطرت حكومة تلك الولاية الى
اخراج الاستاذ من المدرسة وتحريم تقرير هذه النظرية في مدارسها كلها

انني لا أعقل أن تكون هذه المسألة التي اضطرب المسلمون كاهمها (مسألة
الأرض) هي المقصودة بالذات من هذه الدعاية ، ولا ان المقصود بالذات اعطاء
النساء ما يعتقد هؤلاء الدعاة أنه حق لهن حبا بالعدل وكرامة للظلم ، ولا اعقل
انهم يعتقدون أن استحسانهم لهذه المساواة واستقبالهم لما هي مخالفة له من حكم

المدار: ج ٩ م ٣٠ غرض دعاء المساواة الصدع عن الإسلام ٧٠٣

الله يتنعم المسلمين أمة وحكومة برفع هذا الظلم المزعوم، وتقرير ذلك العدل الموهوم، كيف وهم يدعون النساء دعاً إلى مهاوي الهلكة لهن وليوتهن (عائلاتهن) وإنما المقصود بالذات صدمهم للمسلمين عن الإسلام نفسه وتحويلهم عنه بإبطال ثقتهم به وغيرتهم عليه، وتقويض الروابط التي تربطهم بالامة العربية العظيمة، وفصم عروة الجامعة التي تضم اليهم ٣٥٠ مليوناً من البشر لا يرون للمتهم زعيماً بعد الدولة العثمانية أولى من مصر، ولا يخفى ما وراء ذلك وما يلزمه من الفوائد لهم ولئن استخدمهم..

وما أطمعهم في هذه الامنية إلا اخوانهم من ملاحدة المسلمين الذين كانوا أجراً منهم وأسبق إلى الجهر العربيان بالظعن في الثقافة الاسلامية والحضارة العربية والآداب العربية كما تقدم في مقال سابق، والاماعلموا من حرمان النشء الاسلامي الحديث من التعليم الاسلامي والتربية الاسلامية في البيوت والمدارس معا، وما يشاهدون من ثورة النساء وخروجهن إلى الاباحة لا إلى التبرج فقط، فأرادوا أن يجعلوا جندهم في تجديد الاحاد من الشبان والنساء وكذلك يكثرون الالهج باثقة بهما والدليل على أن هذا غرضهم ما صرحوا به في الاستدلال على وجوب قبول المساواة بين المرأة والرجل في الميراث وهو ان المسلمين قبلوا ورضوا بترك حكومتهم لاقامة حدود القرآن على السارقين والزناة، وبحكم المحاكم الاهلية في الدماء والاموال وترك حكم الشريعة، فلماذا لا يرضون اذاً بترك أحكام الإسلام في الامور الشخصية؟ وأما أحكام العبادات فهم يشاهدون درجة التهاون بهاء ولا يشكون بقرب زوالها

وقد فندت هذا القياس الشيطاني الفاسد في محاضرتي الاخيرة في الجمعية الجغرافية الملكية من بضعة وجوه. وضربت له مثل من قصر في حفظ ماله وصيانتته لفصب بمضه ولم يسع لرده فقيل له انك عرضت بعض مالك للزوال فيجب عليك أن تعرض الباقي حتى تبقى معدماً!!

وسأذكر في الفصل الآتي تلك الأدلة بل الشبهات التي أوردتها كل من عزمي وفخري مع تنفيذها وأحذف ذلك من المحاضرة

﴿ تفنيذ - شبهات المساواة في الميراث ﴾

- ١٠ -

ان لنا في الكلام في هذه المسألة مسلكين (احدهما) ماهون به دعاة الالحاد على المسلمين ترك حكم الله في المسألة (وثانيهما) ما يرجحون به حكمهم على حكم الله عز وجل ، ويحتجون به على تفضيله عليه ، مع علمهم بان أعظم شعوب أوربة وأعدائها في نظرهم وعرفهم - كالدولة البريطانية - لا تورث النساء البتة ، ومن هؤلاء الملاحدة من دعا أهل هذه البلاد الى تسليم أمرهم اليها ، وترك قوميتهم الى قوميتها ، ووطنيتهم الى وطنيتها

اما المسلك الاول فاننا نبدأ القول فيه بتفنيذ ما زعمه عزمي أفندي من ان بعض علماء المسلمين قال انه يجوز لهم ترك جميع أحكام الشريعة الدنيوية حتى الثابت منها بالنصوص القطعية الى ما يرونه خيراً منها لانها أحكام تختلف المصلحة فيها باختلاف الزمان^(١) ومنها الاحكام المأية كالميراث وغيره وانما الذي يجب المحافظة عليه أحكام العبادات فقط ثم نفند ما اشترك فيه معه غيره كالدكتور فخري ميخائيل فرج فنقول .

تفنيذ دعوى كون الاحكام الدنيوية في الاسلام اختيارية .

ان هذا الزعم الذي جهر به عزمي في مجلس المناظرة لم يقل به عالم من علماء المسلمين المتقدمين ولا المتأخرين ، ولا يتجرأ عليه الا بعض الزنادقة الذين لا يبالون ما يقولون ، فانه مخالف لنصوص الكتاب والسنة وللإجماع والقياس ، فالقول به كفر صريح يعد صاحبه به مرتدّاً عن الاسلام بالإجماع

(١) قد رأينا هذا الزعم الباطل مكرراً في كتاب (السفور والحجاب) الذي نشر في بيروت باسم الأنسة نظيرة زين الدين فرد عليه كثير من علماء المسلمين وكتابهم وكان جل ما عنوا بالرد عليه - من أئمة الحجاب وهذا الزعم شر ما فيه لأنه هدم لنصف الاسلام سيلزم هدم النصف الآخر

المنار ج ٩ م ٣٠ القطعي والاجتهادي في أحكام الإسلام ٧٠٥

لا فرق عند علماء المسلمين بين أحكام العبادات وأحكام المعاملات في أدلة ثبوتها ووجوب العمل بها، إلا ما يقر له بعض أئمتهم من أن مدار ثبوت العبادات كالتحريم الديني على نصوص الكتاب والسنة دون الرأي والاجتهاد وإنما يختص الاجتهاد بصفة العمل بها كلاجتهاد في القبلة مثلاً — ومن أن المعاملات المالية والسياسية وغيرها هي التي فوض الشارع إلى الأمة الاجتهاد فيها واستنباط الأحكام للمصالح التي لانص له فيها. ومن القواعد المسلمة عند جميع الفقهاء أنه لا اجتهاد في مورد النص، وعلماء القوانين الوضعية يوافقون علماء الشرع على أن الاجتهاد المخالف لنص القانون باطل، وإنما محله تفسير القانون وتطبيقه على انقضايا، وفي هذه المسائل تفصيل يتوقف بيانه على ذكر مذهب الظاهرية ومذهب أهل الرأي ومذهب فقهاء الحديث، وليس هذا المتمام بالذي يتسع لهذا كله ولا بالذي يقتضيه. وحسبنا أن نفند ذلك الزعم الاجتهادي بإثبات الاجماع الذي لانزاع فيه على أن نصوص الشارع القطعية الرواية والدلالة تجب المحافظة عليها ولا يجوز رد شيء منها، ولا تركه بدون عذر شرعي، وإن من جحد شيئاً منها عالماً به فهو مرتد عن الإسلام خارج من الملة. وأما ما كان غير قطعي الرواية أو غير قطعي الدلالة فهو محل للاجتهاد عند من كان أهلاً له من العلماء، وقد ضربت له المثل في مجلس المناظرة بآية البقرة في تحريم الخمر والميسر وهي قوله تعالى (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما أثم كبير ومنافع للناس وأثمهما أكبر من نفعهما) فإنها تدل على التحريم دلالة ظنية راجحة وامكنها غير قطعية، والحكم في مثلها أن من فهم منها الدلالة على التحريم وجب عليه العمل بمقتضى فهمه كما وقع من بعض الصحابة رضي الله عنهم فإنهم تركوا الخمر والميسر عقب نزولها، وبقي بعضهم يشرب الخمر ولم ينكر النبي ﷺ عليهم ذلك لأنه اجتهاد في موضعه، حتى إذا ما نزل النص القطعي الدلالة على التحريم في آيات سورة المائدة أهرق الصحابة كلهم ما كان عندهم من الخمر حتى صارت تجري كالسيل في شوارع المدينة وصار النبي ﷺ يعاقب من ثبت عليه شربها.

٧٠٩ احكام الميراث قطعية يكفر مستحل تركها المنار : ج ٩ م ٣٠

هذا حكم المسائل الظنية التي يجوز فيها الاجتهاد ، أممي حكمها في حق الافراد من الناس ، وأما ما كان منها متعلقا بالمصالح العامة والحقوق فاذا ثبت منها شيء عند أولي الامر وأمر به الامام وجبت طاعته فيه ، فلا يجوز لأحد أن يخالف الحكومة في أمور المصالح العامة ولا في الحقوق عملاً باجتهاده

ومسألة الميراث التي هي موضوع مناظرتنا مع الملاحدة وبعض النصارى المعتدين على ديننا من المسائل القطعية الرواية والدلالة ، أما الرواية فهي آيات القرآن وكلها متواترة قطعية بغير خلاف ، وأما دلالتها على ما ذكر فهي قطعية أيضا لانها لا تحتل في لغة القرآن معنى غير المعنى المتبادر منها، ولا يشتبه في هذا أحده أدنى المام بهذه اللغة . وأولها قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) وبلي هذا النصوص في الاخوة والاخوات والازواج وكلها صريحة قطعية ، وإنما يوجد في مسائل الارث قليل من الاحكام الاجتهادية الاخرى . والدليل من نص القرآن على أن أحكام الارث محكمة لا اختيار لأحد في تركها وأن الله تعالى يعاقب من عصى أمره فيها يوم القيامة ويشيب من أطاعه قوله عز وجل عقبها (تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ذلك الفوز العظيم * ومن يعص الله ورسوله ويتمدد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين)

فأي مسلم يؤمن بالله وكتابه ورسوله يرضى بأن يعرض نفسه للحرمان من ذلك الفوز العظيم بمثوبة الله بتلك الجنات الخالدة الدائمة ، ولصلي تلك النار الخالدة والعذاب المهين فيها ، بايثاره للنظريات الفاسدة التي يدعوها إليها أفراد من الملاحدة والقبط المساعدين لدعاة النصرانية (المبشرين) على افساد عقائد المسلمين وتحويابهم عن شريعتهم ، ليسهل عليهم استعباد الاجانب لهم ؟؟

حسبنا في المسلك الاول هذا التنفيذ الموجز لزعم عزمي أنه يوجد في علماء المسلمين من يبيح لهم ترك ما شرعه الله تعالى من أحكام المعاملات الدنيوية المالية والشخصية والسياسية وهو ما صرح به الا لأن هؤلاء الملاحدة يبغون غش الصحيحي العقيدة من المسلمين وخذاعهم لهدم الاسلام كله فانهم إذا تركوا

المنار . ج ٩ م ٣٠ محاولة الملاحدة حمل المسلمين على ترك شريعتهم وسببها ٧٠٧

قسم الاحكام المذكورة من شريعتهم يسهل عليهم أن يكون جميع حكمهم من الملاحدة والافرنج ، فلا يبقى للاسلام حكومة في هذه الارض ، فيكونون كاليهود بل أذل ، فان اليهود استعاضوا عن عزة الملك بعزة الثروة التي لها الشأن الأكبر في ادارة أمور الدنيا ، على انهم على قلتهم وتفرقهم لا يزالون يسمون لاعادة ملكهم ، فان كان أكثر الناس يجهلون سعيهم فقد ذكرتهم به ثورة فلسطين الاخيرة ، وهم يعتقدون أن اقامة دينهم لا تتم بدون ملك ، لأنه دين تشريع وحكم ، والمسلمون أحق منهم بهذا الاعتقاد ، وان أكبر الجهاد الذي يجاهدون به أعداء دينهم موجه إلى هدم سيادته الحكومية التشريعية ، وهم يعلمون أن القسم التعبدي الروحي لا يلبث بعد ذلك أن يزول معظمه ، ويبقى قاصراً على عدد قليل في كل بلد أو قطر

هذا ما انفرد به عزمي بوحى شيطاني من أحد أركان حزبه . وأما ما اتفق عليه عزمي وفخري فهو محاولة اقناع المسلمين بترك أحكام دينهم في الميراث وكذا في الطلاق وغيره من أحكام الزوجية بقياسه على ترك الحكومة المصرية لاقامة الحدود الشرعية وغيرها من أحكام العقوبات والمعاملات المدنية

والفرق بين هذا وما قبله في ايداء المساميين واحتقارهم أن هذا دعوة لهم إلى ترك ما يؤمنون بأنه من أحكام الله التي وعد من أطاع فيها بسعادة الدنيا والآخرة ، وأوعدهم من عصاه فيها بالعذاب المهين ، أي إلى نبذ عقيدتهم ، وتوطين أنفسهم على سخط ربهم وغضبه وعقابه بدعوى أنه لا مندوحة لهم في هذا العصر عن ذلك ، فهذا احتقار لهم وسخرية منهم ما بعدها فاية في الايداء المعنوي . واننا قد اطلعنا على كثير مما كتبه أعداء الاسلام والمساميين في الدين والسياسة فلم نرهم على تعصبهم وتشويههم لمحاسن الاسلام يدعون ان تفضيل الذكور على الإناث في شريعته كان سبباً من أسباب ضعفهم المدني أو الاجتماعي ، بل هذا مما انفرد به هذان القبطيان وأعوانهما من ملاحدة مصر

وأما ما قبله فهو خداع يتضمن رمي مسلمي مصر بالجهل بدينهم وأنهم بلغوا من ذلك ما يؤول إلى مثل عزمي في مجاهرته بالإلحاد بل التعطيل التام ، لأن يقبل

٧٠٨ عبارة الدكتور فخري في المساواة في الارث المنار: ج ٩ م ٣٠

قوله في الصد عن أكل هذه الأديان ، وأقواها حجة وأعظمها أثراً في الحضارة
والعمران ، ويصدق بان بعض علماء المسلمين قال بجواز ترك أحكام القرآن
الدينيوية، لأنها بزعمه اختيارية

وقد بدا لهم من هذا التهور ما لم يكونوا يحتسبون ، فصاح شبان المسلمين
المتعلمين في وجوههم الصبيحة بعد الصبيحة في الجامعة المصرية ، ثم في الجامعة
الإيركية، وكانوا يظنون أنهم جندهم الذي يدين لهم بالطاعة العمياء والتقليد الخدعة
التجديد ، وتبارت أقلام الكتاب الرهفة في حلبة الصحف في تفنيدهم والازراء بهم
نعم غر فخري ميخائيل قول راوية الأهرام في مناظرة الجامعة « ان الشباب
صفق لمحمي الشباب » اذ لم يقرأ أو لم يصدق مما كتب في الصحف عن تلك المناظرة
الإشهادة الزور التي رواها للأهرام (أحمد الصاوي) من أنصار التجديد الإلحادي،
غره هذا وصدقه فصرح في محاضرته المنكرة بأنه يعتمد على الشباب المسلمين في
مناقشة الذين يتحركون بالشريعة الإسلامية في هذه المسألة دفاعاً عن حق
المرأة — فجبها من حضر من أولئك الشبان الإلابة الضيم في وجهه، ودمغوه
بالإنكار في أثناء إلقائه لسخفه، ولكن كان قد طبعه ووزعه على الناس، وإننا
ننقل نص عبارته، لأنها أوسع وأوضح من عبارة عزمي في مناظرته، ثم نقضي
عليها بتفنيدها من الوجوه التي أجمناها في محاضرتنا في قاعة الجمعية الجغرافية
الملكية كما وعدنا. وهذا نص عبارته الركيكة المسلطة :

عبارة الدكتور فخري في المساواة في الارث .

« وإذا تحكك المدافعون عن نظرية حق البنت في الميراث فاننا نتركهم
يتحركون بأحكام الشريعة في هذه المسألة ، ونتركهم يصرخون ويستصرخون
وزير المعارف وغيره لحماية الإسلام كما يدعون ، نترك عليهم المفكرين الحديثين
من شبان المسلمين يناقشونهم الحساب دفاعاً عن حق المرأة ، ولكن قبل تركهم
نسألهم سؤالاً واحداً في خشوع واحترام لاشخاصهم بغض النظر عن ادعاءاتهم .
« أيها السادة : لماذا لا تطالبون بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في
مسائل السرقة والزنا والقتل ؟ ولماذا تجيزون للقاضي الإلهي ان يحكم على أي

المنازح ٣٠٩ م طعن فخري على المسلمين ومخديهم بطلب إقامة حدود شرعهم ٧٠٩

واحد منا بالاعدام ولا يحكم في مسألة نفقة شهيرة ؟
«ولما تجيزون للقاضي الاهلي ان يحكم على أي واحد منا بتجريدته من ثروته وإعلان افلاسه ، ولا يحكم في مسألة طلاق بسيطة ؟ لا تتذمرون من ان القاضي الاهلي أصبح مختصاً في الحكم على كل ما يتعلق بكرامتنا وبشرفنا وباعراضنا وبثروتنا وبمجربتنا وباعدامنا أو تخليصنا من الاعدام ، وتعرضون لمجرد مناقشتنا في مسألة بسيطة وهي حظ الانثى في الميراث . . حقا ما أكثركم غيرة على الشريعة ، وما أكثركم هياما بالدين ..

« أيها السادة . ان كنتم غيورين على الشريعة فنادوا — ان كنتم شجعاناً بتطبيق أحكام الشرع الشريف في كل شيء »

« وأما كنتم لاتغارون على الشرع أو الدين ، بل إنكم تغارون على «ميراث العمارات والافدنة والطين ،، فسيروا في طريقكم ، ودعوا المفكرين الحديثين في طريقهم كل يعمل بمقيدته وإيمانه ، والله ولي التوفيق » اه

وهذا الكلام يتضمن الطعن على جميع المسلمين بجملهم فريقين أحدهما منافق وهو الذي يدعي الغيرة على الدين والمحافظة على أحكامه وهو فريق الشيوخ والسهول ، وغير المفكرين الحديثين من الشبان . وفريق مارق ملحد وهو فريق الشبان المفكرين الذين هم محل أمل وأمل أمثاله في القضاء على البقية الباقية من الاسلام اتباعا لاهوائهم وشهواتهم . وانخداعا بأوهامهم التجديدية ، ولولا سوء اعتقاده بقرارة هؤلاء الشبان ، وانسلاخهم من كل وجدان وغيرة على شرف دينهم، لما تجرأ على التهمك باستصراخ أمير من أكبر أمراء هذا الشعب^(١) لوزير المعارف بان يمنع مثل هذه التصريحات المنكرة في الاسلام على مسمع من طلاب العلم في مدارس هذه الحكومة الاسلامية

وما كررنا هذا المعنى في كشف عوار هذه الدعاية الاحادية إلا لتستقر في أذهان الشبان وغيرهم وليعرفوا قيمتهم عند هؤلاء الناس وما يريدون .

وهو وعدنا المقال الحادي عشر في الرد العلمي العقلي عليهم

(١) هو الامير عمر طوسن باشا المشهور

إِنبَاء الْعَمَلِ الْإِسْلَامِيِّ

مشروع فرنسي عظيم الشأن في الحجاز

رأينا في بعض الجرائد الفرنسية ان بعض مسلمي أفريقية الفرنسية طلبوا من الدولة الفرنسية ان تبني للحجاج منهم داراً فرنسية كبيرة في مكة المكرمة وأخرى في المدينة المنورة يا وون اليهما ويجتمعون فيهما مدة وجودهم في البلدين المكرمين لأداء مناسك الحج وزيارة النبي ﷺ فنلتت الدولة هذا الطلب بالقبول والارتياح وكان أول من تبرع له بالمال وزارة الحرب في باريس تبرعت بمائة ألف فرنك نبأ عجيب غريب ، وتبرع أعجب وأغرب ، متى كان مسلمو المستعمرات الفرنسية يعتقدون ان فرنسا تحرص على تسهيل اداء فريضة الحج لهم وتهتم براحتهم ورفاهتهم في سفرهم الى الحجاز وإقامتهم فيه ، وهم يرون باعينهم ويسمعون بأذانهم ما كانت تضعه من العوائق في سبيل اداء هذه الفريضة، وما فعلت باوقافهم وبتعليمهم الديني وغيره في الجزائر وما تفعله الآن في المغرب الأقصى؟ وهل يعقل ان يطلبوا منها ان يكونوا في البلاد المقدسة الحرة مستظلين بعلمها وتحت مراقبة جواسيسها كما يكونون في بلادهم؟ لا يعقل بشر أن يحبوا هذا ويطلبوه ثم ما شأن وزارة الحرب الفرنسية من هذا المشروع فتتبرع له؟ أليس لان المرجع اليها في حفظ العلم الفرنسي وكرامته والدفاع عنه اذا أهين حقيقة او ادعاء عند الحاجة الى هذا الادعاء، وانه تمهد لتدخلها في شؤون الحجاز؟

لا يرتاب عاقل في ان هذا الطلب تدبير سياسي في هذه الدولة نفذه لها بعض صنائعها من المغاربة كالسي قدور بن غهريط ، وهي معذورة في السعي الى سبق دول أوربة كلها الى تأسيس مكان نفوذ لها في البلاد المقدسة التي لا يبيح الاسلام لأحد من غير المسلمين ان يملك شبراً من ارضها او ان يدخلها زائراً او تاجراً او عابراً سبيل ، ولكن يستغرب ان يطلب مثل هذا من الملك عبد العزيز

المناز: ج ٩ م ٣٠ ما يجب على فرنسا لحكومة الحجاز والمسلمين ٧١١

آل سعود مع العلم بصلابته في دينه وشجاعته وعدم امكان التسلط على ارادته بشيء من الترهيب او الترغيب . لهذا نقول ان الذين دبروا لفرنسة هذه المسكيدة لم يحسنوا التدبير ، ولو احسنوه لوضعوه في صورة غير مشوهة كهذه الصورة ، ولا أقنعوها بان تقدم بين يديه تودداً أمثل من التودد الذي كانوا شرعوا فيه مع الملك حسين لمثل هذا الغرض وهو ما حملته بعثة الحج المغربية من الهدايا

كان من المعقول ان تمهد فرنسا بالاعتراف لحكومة الحجاز بان سكة الحديد الحجازية هي وقف إسلامي على مصالح الحرمين لتسهيل الحج - وان الحق في ادارتها واستغلالها لهذه الحكومة ، وان تقدم لها حاصل ريع ما استولت عليه منها في سورية من عهد ادارتها له الى اليوم ، وأن تعترف لها ايضاً بحق صافي ريع اوقاف الحرمين في تونس والجزائر والمغرب الأقصى وتطلعها على حساباتها وتؤدي اليها ما فضل منها ولو بعد ما أنفقته على مسجد باريز .

بعد مثل هذا التودد تطلب او تشترط على حكومة الحجاز أن تبني من ريع هذه الاوقاف معهداً صحياً لحجاج المغاربة في مكة المكرمة وآخري المدينة المنورة يكون خاصاً بهم ، لا تباح الاقامة فيه لغيرهم بتقديمه عليهم اذا وجدوا ، وأن يكون الحق في ادارته لمصلحة الاوقاف الحجازية ، وحسب فرنسا من فائدته سهولة مراقبة حجاج المغاربة في الحجاز على من يتولون تدبير أمورهم في السفر الى الحجاز ، واستمالتها للمسلمين بالعناية المعقولة بأمرهم - مثل هذا يحتمل أن تقبله الحكومة السعودية لما يظهر فيه من أمارات حسن النية ، وأمن سوء العقاب التي عرفت من الأوربيين وسائرهم ومقاصدها ، ومنها ان التساهل معهم باباحة الانتفاع بشيء ما من بلاد الشرق يجعلونه حقاً لهم الى الابد ، ومن هذا القبيل ما يسمونه بالامتيازات الاجنبية في مصر وسائر البلاد التي كانت تابعة للسلطنة العثمانية بالفعل أو تحت سيادتها ، ومنه وجود قناصلهم في جدة . وأعجب منه مسألة زيارة اليهود لحداد المسجد الأقصى المسمى بالبراق ... كان تساهلنا من المسلمين ورحمة باليهود الذين لم يرحمهم أهل مكة في الارض غيرهم ، والآن يحاولون أن يجعلوه بنفوذ الدولة الانكليزية حقاً لهم ، ووسيلة الى ما هو أعظم منه . . .

﴿ تعليم البنات ونبته على الوالد ﴾

تناقلت الجرائد في هذه الايام ان أحد قضاة الشرع في مصر حكم لامرأة على رجل بنفقة ابنته منها إلا أجرة تعليمها في المدرسة ، فقد أثبت في الحكم انها عليه شرعا — فكان هذا الحكم مدعاة الاستفراب والقلق والقال لان تعليم البنات صار في هذا العصر من أهم الواجبات عند جميع طبقات الناس فترى بعضهم يقدم في هذا القاضي وبعضهم وهم الملاحدة يقدمون في الشرع نفسه، وكل منهما جاهل مسيء . ولا يمكن العلم بخطأ هذا القاضي إلا من نص الحكم الذي كتبه ونطق به فان من تعليم البنات ماهو واجب مفروض شرعا، ومنه ماهو فضيلة مندوب شرعا، ومنه ماهو محرم أو مكروه شرعا، وما يدرينا لعل هذا القاضي علم ان تلك الوالدة تعلم بنتها في مدارس الراهبات أو غيرها من مدارس دعاة النصرانية التي يلتن فيها التلاميذ عقائد دين أهلها ويجبرون على حضور عباداته في كنيسة المدرسة ، فهل يقول مسلم يؤمن بالله وبما جاء به رسوله ﷺ ان التعليم في هذه المدارس شرعي يوجب الشرع نفقته على والد البنت ؟ كلا انه لا يقول هذا إلا ملحد في الاسلام او جاهل لعقائده واحكامه كالذين يعلمون بناتهم وبناتهم في هذه المدارس ولا يباليون ما تجنيه على دينهم واذا بحث المسلم العالم بدينه عن كثير من مدارس البنات التي تسمى إسلامية يجد في تعليمها من المنكرات الشرعية مالا يسمعه اقول باباحته ، وقد بلغنا ان خير هذه المدارس في أصل وضعها وهي مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية لا يمرن فيها البنات على صلاة الفريضة فماذا يقال في غيرها ؟

احتج بعض الجرائد على حكم هذا القاضي بحديث « طلب العلم فريضة على كل مسلم » وزادوا فيه نقلا عن أمثالهم من الجاهلين بالحديث « ومسلمة » وما هي منه ولا كنهها مرادة كسائر نصوص الشرع العامة التي يذكر فيها المسلمون أو المؤمنون من باب التغليب ، فالأصل في جميع احكام الشرع أن تكون للمؤمنين والمؤمنات إلا ما خص بأحدهما كاحكام الحيض والنفاس الخاصة بالنساء واحكام الجهاد الخاصة بالرجال مثلا . وقد بينا ذلك في مواضع آخرها مقالات (المساواة بين الرجال والنساء) التي تنشر في جريدة كوكب الشرق وفي المنار

المنار: ج ٩ م ٣٠ مسألة مصر والسودان ومشروع المعاهدة ٧١٣

مسألة مصر والسودان

ومشروع المعاهدة بين مصر والانكلير

علم الانكليز بما علمتهم ثورة مصر سنة ١٩١٩ أن قولهم اننا ندير الاحكام في مصر برجال - أي بالآلات - من اهلها قد بطل وتعذر بقاءه، فوطنوا أنفسهم على الاعتراف باستقلال مصر المقيد بما علمنا والاستقلال بالحكم في ممالك السودان الشاسعة الواسعة وطرده المصريين منها مع الاستمرار على أخذ المال الكثير من خزينة مصر باسم السودان في كل سنة، فاقترصوا الوقت المناسب لتنفيذ ذلك فنفذوه، وأما مصر فسلوكها في معاملتها مسالك المضايقة لحكومتها في كل تصرف والمعارضة لما يقرره (برلمانها) حتى في الامور الداخلية حتى رموها بالشلل، وكان ما كان من إفضاء ذلك الى إلغاء حكومة الدستور وتعطيل البرلمان وتأليف وزارة محمد محمود باشا سليمان زعيم الحزب الدستوري الذي يعتمدون عليه بمصر، وفي إثر ذلك سقطت وزارة المحافظين البريطانيين المثيرة لهذه المشاغبات، والمدبرة لهذه المضايقات، والمديرة لهذه المكيدات - وتبعها الجاء المندوب الساجي البريطاني المنفذ ما أشرنا اليه من السياسة السوءى الى الاستقالة من منصبه، ثم وضع أساس الاتفاق على حل عقد المشكلة المصرية بمعاهدة تعقد بين الحكومتين كما بينا ذلك كله في أجزاء منار هذا العام (الهجري) الثاني والثالث والرابع

ورأى الانكليز ان المعاهدة التي عرضوا مسانئها على محمد محمود باشا وتراضوا معه - ليها لا تكون شرعية الا اذا وافق عليها برلمان مصري ومن ثم سعوا الى تغيير الوزارة (الدكتاتورية) وإعادة الحكم الدستوري الى مصر بعد أن آنسوا من رئيس الوفد المصري ميلا الى الاتفاق معهم على هذا الأساس في الجملة وقد كان ذلك أمراً مفعولاً - فتألفت وزارة، ووقته برياسة عدلي باشا يكن لاعادة انتخاب النواب المصريين فكان ذلك وكانت الاكثية العظمى في مجلس النواب الجديد للوفد المصري وكذلك مجلس الشيوخ، ومن ثم تألفت الوزارة الدستورية الجديدة برياسة مصطفى باشا النحاس رئيس الوفد وتلا ذلك تأليف وفد من وزارته لمفاوضة الحكومة البريطانية في المعاهدة الجديدة على ذلك الأساس بعد الاتفاق على ما عرضه الوفد

٧١٤ مسألة السودان في المفاوضات بين مصر والانسكيز المنارج ٣٠ م ٩

من التحوير والتعديل الذي أشرنا اليه في جزء المنار الرابع (ص ٥ ٣ م ٣٠)
 بقولنا في المشروع : «ومن الناس من يظن كما نطن ان البرلمان الوفدي لا يردده ردا ،
 ولكنه يتوخى خدمة البلاد بما يبين به مافيه من إجمال، ويوضح مافيه من إبهام ،
 ويقيد ما تخشى مغبته من اطلاق » وقد كتبنا هذا قبل تأليف البرلمان الجديد
 ذهب وفد المفاوضات الى لندن للمفاوضة فتلقته الحكومة البريطانية بالحفاوة
 والاكرام والمآدب وكان من اكرامه مقابلة « الملك صاحب الجلالة البريطانية »
 له بالمجاملة ثم دارت المفاوضات بينه وبين حكومة العمال وتوأتت الانباء البرقية اليومية
 بأن الفريقين المتفاوضين حريصان على الاتفاق لم يظهر منهما إلا حسن النية التي تبشر
 بكل خير، حتى إذا ماجء دور البحث في السودان تصادما فيه تصادماً كاد يمحيط كل
 ماتقدمه من تساهل، ويعيد مصطفى باشا النحاس بخفي حنين كما عاد سلفه سعد باشا قبله
 ظهر للوفد المصري أن الانسكيز يريدون الانفراد بالحكم في السودان أي
 جعله بريطانيا محضاً لا حظ لمصر من الشركة الفعلية فيه ، وان يكون ذلك باقرار
 الوفد وتصديق البرلمان المصري على الحالة الحاضرة فيه، ويأبون أن يكونوا شركاء
 لمصر فيه بالمساواة الفعلية ، وهو حق مصر وحدها وليس لهم أدنى حق قانوني
 بهذه الشركة التي عقدوها سنة ١٨٩٩ مع بطرس باشا غالي الذي كان وزير
 الخارجية المصرية ، إذ لاحق له بعقد هذه الشركة ، وكان لورد كرومر أراد
 يومئذ أن يحمل مجلس انظار المصري على عقد تلك الشركة فكلم رئيسه مصطفى
 فهمي باشا في ذلك فأجابه ان الترمانات السلطانية بالاستتلال الاداري لمصر لا تبيح
 للحكومة المصرية ذلك فهو حق السلطان العثماني وحده ، فلما لم يمكن جعل عقد
 الشركة بقرار من مجلس النظار بناء على انه لا حق له في عقدها رضوا بما دونه
 وهو عقدها مع وزير الخارجية

وقد قلنا في آخر الجزء االثالث (ص ٤٢٠ م ٣٠) بعد بيان مشروع الاتفاق
 الذي حمه محمد محمود باشا مانصه « مسألة السودان أهم مسائل هذا الاتفاق على
 الاطلاق لان مصر لا حياة لها بدون السودان، فهو مها بمنزلة القلب من البدن،
 والنيل الآتي منه بمنزلة الدم الذي يغذي الجسد ويحفظ حياته »

المنار . ج ٩ م ٣ حبوط مشروع الاتفاق خير من اضاعة السودان ٧١٥

فأي خزي أخزى من إعطاء مصر السودان العظيم الشأن للانكليز بصفة رسمية تتفق عليها الحكومة والامة الممثلة في برلمانها؟ وحرمان نفسها من هذه المملكة العظيمة التي هي أصل وجودها ولا بقاء لها الا بها؟

نعم ان الانكليز مستولون على السودان بالقوة التي مكنها فيه اهمال مصر السابق من عهد ارسال اسماعيل باشا اليه (غوردون) الانكليزي واعطائه حق التصرف فيه واعانته على ذلك بالمال - ولكن هذا الاستيلاء غصب همجي لاحق قانوني ، فاذا لم يقره البرلمان المصري فلمصر الحق في كل وقت بالمطالبة به بلسان القانون الدولي والحق الطبيعي ، ثم بالقوة عند سئوح الفرصة ، ولا ييأس من فرص الزمان إلا الجبناء الجاهلون ، كما انه (لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون) لا يخفي على أحد من رجال الوفد ولا غيرهم أن هذه المعاهدة التي تدور المفاوضات بشأنها مقيدة لاستقلال مصر بقيود ثقيلة فيها خطر كبير ، وأن النص فيها على انتهاء الاحتلال لا معنى له في الواقع إلا انتقال الجيرش المحتلة من القاهرة إلى منطقة الاسماعيلية وما وراءها الى السويس من أهم المواقع العسكرية في البلاد - وانها تتضمن خطراً آخر هو شر من التحفظات الاربعة التي قيد به تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ المشهور وهي القيود العسكرية المعروفة . وما عد ذلك من المزايا فيها كالدخول في عصبة الامم وحماية الاجانب وإلغاء المحاكم القنصلية فهو قليل ضئيل حقير ، اذا بيع به السودان العظيم الضخم الكبير

لذلك نجزم بأن قطع المفاوضات وفشل مشروع المعاهدة خير وأبقى على مصر وأضمن لحياتها في المستقبل من إعطاء السودان للانكليز عطاء رسمياً ان طبيعة الاجتماع البشري سائرة سيراً سريعاً الى القضاء على استعباد اقوياء الشعوب لضعفائها باسم الاستعمار ، وغيره من الاسماء الخادعة كالحماية والانتداب ، واذا كانت الهند مصدر ثروة الانكليز وعظمتهم وهيكل امبراطوريتهم قد هبتت تطلب الاستقلال المطلق وهي تسير اليه سيراً طبيعياً لا شك في وصولها الى الغاية منه - فهل يليق بمصر أن تهب السودان لهم هبة رسمية ؟

ان هذا لا يعقله أحد أوتي مسكة من العقل والشرف

﴿ مصر والحجاز - ومفسدة عالم جرادة الاهرام ﴾

كل مسلم مخلص لدينه في الحجاز ومصر يتمنى الاتفاق والاتحاد والتعاون بين حكومتيهما ، وكذلك غير المسلمين من سكان مصر المخلصين لها يتمنى ذلك ، وقد أظهرت هذا التمني جميع الجرائد المصرية المعتبرة وأكثر من التساؤل عن المانع للحكومة المصرية من الاعتراف بحكومة الحجاز السعودية وقد اعترفت بها الدول الأوروبية العظمى والدول الشرقية وهي التركية والبرانية والافغانية وآخرها العراقية بعد هذا كانه رأينا مقالا كيايالي الشتاء في ظلمتها وبردها وطولها ينشر تباعا في أعداد الشهر الماضي من الاهرام بامضاء (عالم حاج) يشهد على كاتبه بأنه جاهل لا عالم، ومنافق لا صادق، وأما وصف نفسه «بحاج» في غير زمن الحج فلامعنى له ولا وضعه في الامضاء مما يجعل شبهاته حججا ، بل مقاله حجة على أنه حاج إذ سافر الى الحجاز ولكن حجت العير ، وما كل من حج بيت الله مبرور

من أدلة جهله بعقائد الاسلام ، وبسنة الرسول عليه الصلاة والسلام ، جعله بدعة « المحمل المصري » من شعائر الاسلام ، وابعادته لحرس المحمل ترك لباس الاحرام، وحمل السلاح بمكة وغيرها من الحرم بغير ضرورة ، بل مع ما علم من اثاره أمير الحج لتلك الفتنة ، ولكن مع جهله طبعا بما رواه مسلم في صحيحه من قوله **صلى الله عليه وسلم** « لا يحمل لاحدكم أن يحمل بمكة السلاح » وما في معناه

وأما الدليل على نفاقه وابتغائه الفتنة بين الحكومتين فهو تكبيره للحكومة السعودية بما كان من قتال محمد علي باشا لسلفها في الحجاز ثم في نجد وتهديدها باعادة هذه الحرب سيرتها الاولى، مع علمه أو جهله بعدم إمكانها ، وبأنها اذا أمكنت كانت أعظم الشرور والمفاسد بين المسلمين ، وكانت ثمرتها الاجانب غير المسلمين ، وأولهم الانكليز المحتلون لمصر المانعون لها من استقلالها ومن انشاء قوة تدافع بها عن نفسها. فمثل عالم الاهرام وحاجها فيما نشرته له وهي أعلم منه بأنه مفسدة كمثل ذلك المفسد الذي كان يكتب لها المقالات بامضاء (عربي مطالع)

المنار: ج ٣٠، م ٩، المن الباردي على الحجاز بما ينفق فيه من أوقاف الحرمين ٧١٧

في تأييد خروج فيصل الدويش على امامه وملكه، والتوسل به إلى الصمد عن الحج، ثم تبين كذبه في كل ما كتبه.

كنت شرعت في كتابة رد مفصل على مقالة (عالم حاج الأهرام) لتنتشر في بعض الجرائد اليومية لازالة ما يمكن أن يكون لها من الأثر الافسادي السيء في أنفس بعض العوام ثم كفت عن امامه لانني رأيت أن بسط الحقائق فيه قد يسوء أناسا لانهج أن نسوءهم، وان الامساك عن نشرها قد يكون أرجى لنجاح السعي في انتوفيق والتأليف بين الحكومتين.

ولكنني أشير عن بعد إلى مسألة تكلم فيها بغير علم غير هذا (العالم الحاج) ممن لا تنتهمهم بمثل ما تنتهمه به من سوء النية، وهي المن على الحجاز وحكومة الحجاز وأهل الحجاز باحسان حكومة مصر وتفضيلها عليهم قديما وحديثا بالصدقات والبرات والاحسانات التي منها كسوة الكعبة المعظمة والتمكين اللتان تطمان بعض الفقراء في البلدين المكرمين

ربما يجهل بعض هؤلاء مالا يجمله عالم الأهرام وحاجه من انه ليس لحكومة هذا العصر منة على بيت الله ولا على حرمة رسوله ولا على أهلها فضلا عن حكومتها، بل هذه الحكومة المصرية هاضمة لحقوق شرعية موقوفة على ما ذكرنا من الملوك السابقين وغيرهم من أغنياء المسلمين تقربا إلى الله تعالى - فهي لا تؤدي منها إلا قليلا من كثير، (أو من الجمل أذنه كما يقول المثل العامي)

ان هذه الحكومة تتصرف بألوف الجنيهات من ريع أوقاف الحرمين الشريفين فتنفقها في مصر وغير مصر من دون الحجاز، ومن هذا التصرف ما يعده الناس في محله ولو كان من جيوبهم أو من الاوقاف الخيرية المطلقة التي ليس لها جهة صرف معينة، ومنها ما يعدونه في محله بصرف النظر عن كونه من أوقاف الحرمين، ولا نعرف منها الا صرف خمسة آلاف جنيه من أوقاف الحرمين للمساعدة على عمارة المسجد الاقصى

ان حكومات مصر الاخيرة قد أضاعت كثيرا مما وقفه المحسنون من أغنياء مصر وغيرهم على الحرمين الشريفين، وما بقي معروفه وضبط حسابها بالنظام المصري

٧١٨ الكتابة بالحروف اللاتينية في جاو، واترك النار: ج ٣٠م

لا يؤدي كله الى الحرمين ، ولو كان الواقفون له أحياء لما استباحوا لانفسهم إيذاء جيران الله وجيران رسوله بالمن عليهم به، لانه انما وقف قرية واحتسابا لوجه الله، تعالى فكيف يستبيح هذا المن والاذى لله ورسوله ولجيرانهما من لا حظ لهم من هذا البر الا كراهته وحض الحكومة على منعه وتهديد أهل الحرمين بذلك؟ من شاء أن يعرف شيئا عن الكسوة الشريفة وما وقف عليها وعن بدعة المحمل ومفاسدها فإراجع كتاب (مرآة الحرمين) لأفضل من تولى امارة الحج من قبل حكومتنا المصرية في عصرنا هذا وهو اللواء ابراهيم رفعت باشا، ومنه يعلم أن هذه الاوقاف الواسعة قد ذهب أكثرها ...

كان أكبر خطأ جناه عبد الخالق ثروت باشا على مصر منعه إرسال كسوة الكعبة المشرفة الى مكة المكرمة وحرمان مصر من هذا الشرف العظيم لها وللجلالة ما كفا الذي تطرز الكسوة باسمه ، وإلجاؤه ملك الحجاز إلى إنشاء دار جديدة لنسج الكسوة فيها فأحسن اليه من حيث أراد أن يسيء ، وأغرب من جنائته هذه اعتذاره ، منها في مجلس النواب بأنه خشي أن لا تقبلها الحكومة السعودية وتعتذر عن ذلك بأن الوهابيين يعدونها بدعة كالمحمل وأغرب من هذا الاعتذار قبول المجلس له بهذا العلم بأن ملك الحجاز صرح رسمياً بقبول الكسوة اذا أرسلت ومع علم الكثير من أعضائه بأن كسوة الكعبة قديمة لا يقول الوهابيون ولا غيرهم ببدعتها، وان المحمل بدعة سيئة ابتدعتها شجرة الدر لا يختلف عالمان بقبحها، وان استحسانها عالم الاهرام وحده .

باب المراجعة والمناظرة

« الكتابة بالحروف اللاتينية في جاو »

جاءنا من الاستاذ صاحب الامضاء من جزيرة سمبوس برنيو في جاو ما يأتي:
إنني لا أعلم ما فائدة استعمال الدولة التركية الكيالية للحروف اللاتينية أو استبدالها بالحروف العربية في كتابة لغتها، ولعلها ترى أن تعلم الكتابة بالحروف اللاتينية أسهل من تعلمها بالحروف العربية . وانا نكتب لغتنا الملاوية بالحروف العربية واللاتينية معاً ولكن استعمال اللاتينية الآن في جزائر جاو

وسومطرة وبورنيو من المستعمرات الهولندية أكثر من استعمال الحروف العربية (الملاوية) تبعاً للحكومات الهولندية والتجار الأجانب. ولهذا لا نجد جرائد ومجلات هذه الجزائر الملاوية مكتوبة بالحروف العربية (الملاوية) إلا قليلاً جداً بالنسبة إلى الجرائد والمجلات التي تكتب بالحروف اللاتينية

وأما فوائد استعمال الحروف اللاتينية عندنا فمنها أن لغتنا الملاوية يعرفها الملايين ممن ليسوا من أهلها كالأوروبيين (لا سيما الهولنديين والإنكليز) والصينيين وغيرهم، وأنها يتخاطب بها فيما بيننا وبينهم من أمور الحكومات والتجارات وغيرها، وهم لا يقرءون ولا يكتبون اللغة الملاوية إلا بالحروف اللاتينية. ومنها أننا إذا أردنا أن نفهمهم حقيقة الدين الإسلامي وأن نبين لهم آدابه ومحاسنه بالكتابة مثلاً فلا يفيدهم ذلك إلا باستعمال الحروف اللاتينية فيها. ولهذا طبعوا ترجمة تفسير سورة «العصر» للاستاذ الامام الشيخ محمد عبده باللغة الملاوية وترجمة سورة «الفاتحة» من تفسير المنار بالحروف اللاتينية، واظن ان ذلك بأمر الاستاذ الشيخ احمد سوركتي زعيم الارشاديين في جاوة. وهل توجد مثل هذه الفوائد عند الدولة التركية الكمالية باستعمال الحروف اللاتينية في كتابتها لغتها؟

ومع ذلك اقول ان ضرر استعمال الحروف اللاتينية دون العربية (الملاوية) ظاهر بين بسوء تأثير الاستعمار الذي احاط بالبلاد من كل جانب، فان من تعلموا في مدارس الدولة الهولندية قلما يكتبون لغتهم الملاوية بالحروف العربية (الملاوية) وهم أكثر من يقرءون ويكتبون، بل يكتبون ويقرءون باللاتينية وإن كانوا يعرفون الملاوية. ولو تركت الحروف العربية الملاوية بالمرّة كتابة وقراءة لكان ضررها أكبر على أهل ملايو فان جميع الكتب الدينية والآداب المحمدية وغيرها مطبوعة بالحروف العربية (الملاوية) وإن اللغة العربية يتعذر أن تكتب باللاتينية إلا قليلاً، فكيف تكتب إذن آيات القرآن والاحاديث النبوية باللاتينية؟ ثم ان ذلك خسار عظيم على أهل ملايو فانه يضع عليهم علم ورثوه من آباؤهم الاولين، وهو علم الكتابة بهذه الحروف العربية (الملاوية) الذي هو من أكبر العلوم، وبه يخرج الانسان من الامية

هذا واني أرى انه ينبغي لنا أهل ملايو أن نعرف ونستعمل الحروف اللاتينية

٧٢٠ ضرر استعمال المسلمين للحروف اللاتينية المنار: ج ٩ م ٣٠

في ضرورياتنا كما نعرف ونستعمل الحروف العربية الاصلية والملاوية، ولكن لا يحسن بل لا يجوز لنا أن نترك الحروف العربية (الملاوية) مستبدلين اللاتينية بها، كما لا يحسن لنا أن نستعمل الملاوية فقط دون اللاتينية فان ذلك ضروري لبعض أمورنا الدنيوية التي تكون عوناً لأمرنا الدينية، وخير لنا أن نأخذ عن أهل أوروبا أو غيرهم ما هو نافع لنا في ديننا ودينانا وأن نترك ما هو ضار لنا في ديننا ودينانا

سبب ١٤ رمضان سنة ١٣٤٨ الموافق ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠

محمد بسيوني عمران

(المنار) ما كان لكاتب هذه الرسالة وهو ممن يقرأون المنار منذ سنين كثيرة أن يظن ان الترك السكاليين قد آثروا الحروف اللاتينية على الحروف العربية في كتابة لغتهم لاجل سهولة التعليم بها، فقد بينا في المنار ان سبب هذا الايثار ابعاد شعبهم عن دين الاسلام وقطع كل صلة كانت تربطهم به مهما يكن في ذلك من المضار الأخرى كاضاعة ماتعب فيه علماءهم وأذكياءهم في ترقية هذه اللغة وتأليف المصنفات الكثيرة بها في جميع العلوم والفنون العصرية في مدة ثمانين سنة، ودفن الدفاتر والسجلات الكثيرة التي تحفظ تاريخهم السياسي والاجتماعي والحربي - ومحاولة مالا يستطيعون من خلق شعب جديد ملحد بما يشبه التكوين الذاتي الذي لا ثبوت له في أي نوع من أنواع الحيوان أو الحشرات، ليس له من العلاقة بالماضي إلا لفظ (تورك) والحروف اللاتينية لا تعبر عن لغتهم تعبيراً صحيحاً فهي مضیعة لها لا مسهلة لتعلمها. والامر على خلاف ذلك في لغة الملايو. واننا نجزم مع هذا بأن أهل هذه اللغة اذا عملوا برأي الكاتب في الجمع بين كتابتها بالحرفين العربي واللاتيني فانه ينتهي الامر باماتة الثاني للأول ويضيعون دينهم الذي هو خير لهم في الدنيا والآخرة من لغتهم بأي حرف كتبت. وما ذكره من فائدة نشر الدين وغيره مما يريدون اطلاع حكاهم وغيرهم عليه فهو يحصل بقيام أفراد به في كل مدينة كبيرة، ولا يتوقف على تعليم هذه الحروف لجميع أولادهم. نعم اذا كان يمكنهم ان يجعلوا تعليم اللغة العربية احباريا ويعمموها فان كتابة الملاوية حينئذ بالحروف اللاتينية لا تضرهم، فليتدبروا الامر قبل أن يغلبوا عليه